وجه الرئيس التركي رجب طيب اردوغان انتقادات لمصر والإمارات بسبب موقفهما في ليبيا ودعمهما لخليفة حفتر، فيما يتجه رئيس برلمان طبرق الى الجزائر من اجل تسويق التدخل العسكري المصري في البلاد، وخفض مستوى قلق الجزائر من تسليح القبائل

أردوغان يهاجم داعمي حفتر

عقيلة صالح إلى الجزائر... وواشنطن تنتقد انتقائية «عملية إيرينى»

قوات تابعة لحكومة الوفاق تستعرض بطرابلس في يوليو الحالي (محمود تركية/فرانس برس)

للحديث تتمة...

إسرائيل والمحكمة الجنائية الدولية

نضال محمد وتد

حتى كتابة هذه السطور لم يكن قضاة المحكمة الجنائية الدولية لجرائم الحرب قد أقرّوا بعد طلب المدعية العامة فاتو بنسودا بإقرار الشروع في تحقيق حول جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها دولة الاحتلال، سواء في العدوان الإسرائيلي على غزة في يوليو/تموز 2014 أم في سياق بناء المستوطنات الإسرائيلية ونقل «سكان» إسرائيليين لأراض محتلة خلافاً للقانون الدولي. مع ذلك فإن حالة الترقب التي تنقلها باستمرار منذ مطلع الأسبوع الصحف الإسرائيلية المختلفة تشير إلى حجم القلق الإسرائيلي من قرار يؤيد الشروع في التحقيقات ويقرّ ولاية المحكمة على الأراضي الفلسطينية وما ارتكب فيها من جرائم ضد الإنسانية، من قتل وتشريد ومصادرة أراض. ويبدو أن دولة الاحتلال التي ترفض إلى الآن التوقيع على بروتوكول روما، والانضمام للمحكمة الجنائية، تعوّل بالأساس على الموقف الأميركي من جهة، وعلى بعض الدول الأوروبية، خاصة من كتلة دول الفيش غراد التي انضم عدد منها للمحكمة تحت مكانة «صديق للمحكمة الدولية» لإحباط قرارات محاكمات حقيقية لجرائم الحرب الإسرائيلية. لأن مثل هذه التحقيقات إذا بدأت لن تقف عند عدد محدود من الضباط، بل ستتعداهم إلى قادة أركان الجيش الإسرائيلي الحاليين والسابقين بمن فيهم بني غانتس وغابي أشكنازي، وقادة عسكريين من جنرالات الجيش تبوأوا في الماضي قيادة «المنطقة الوسطى» في جيش الاحتلال، بما يعني المسؤولية الرسمية عن كل ممارسات الاحتلال وسياساته في الضفة الغربية ، ناهيك عن «مدنيين» ممن شغلوا مناصب رفيعة في «الإدارة المدنية». الخوف الإسرائيلي من المحكمة الجنائية الدولية، ينبع بالأساس مما قد يجره القرار المرتقب، ويمكن لاحقاً من إسقاطه على جرائم إسرائيلية أخرى في سنوات سابقة، بما فيها تلك التي وقعت خلال العدوان الأبشع على غزة عام 2008 وحمل اسم «الرصاص المصبوب». إلى ذلك فإن قراراً بجيز التحقيقات في الجرائم الإسرائيلية سيحد من «حرية» حركة جنرالات وضباط إسرائيليين في مختلف أنحاء العالم ويعيد وصمهم بجرائمهم، وحبسهم داخل دولة الاحتلال خوفا من محاكمتهم في الدول الأجنبية، خصوصاً التي تتيح تقديم المرتكب اعتقال ضد متهمين بجرائم الحرب، كما هو الحال في بريطانيا وبلجيكا ودول أخرى. السؤال الأهم هو هل أعدّ الفلسطينيون قائمة أو جمعوا معلومات عن الجنود والضباط والقادة العسكريين الذين تورطوا بجرائم حرب ضد الشعب الفلسطيني، خصوصاً أن دولة الاحتلال أعدت باعتراف صحيفة هآرتس قائمة من 300 مسؤول إسرائيلي يمكن لقرار المحكمة الدولية أن يضعهم تحت طائلة المساءلة والمحاكمة.

إسطنبول، الجزائر ـ العربي الجديد

فتح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان النار على داعمي اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر، معتبراً أن التدخلات المصرية في الشأن الليبي غير شرعية، وأن موقف الإمارات قرصنة، مؤكداً أن أنقرة لن تتراجع عن مواصلة دعم حكومة الوفاق، وهو ما أكده وزير الدفاع خلوصي أكار بإعلانه أن الفرق التركية ستواصل عملها في ليبيا حتى «تحقيق هدف ضمان السلام والاستقرار فيها».

ويأتي هجوم أردوغان على مصر والإمارات قبل ساعات من وصول رئيس مجلس النواب في طبرق عقيلة صالح إلى الجزائر، في ثاني زيارة له خلال شهر، بهدف تقديم عرض للميرات التي دفعت بمجلس نواب طبرق والقبائل إلى طلب التدخل المصري في منطقة شرقي ليبيا وبحث مقترح جزائري بعقد مؤتمر للحل السياسي.

وأكد أردوغان، في إسطنبول، أمس الجمعة، أن بلاده «ستواصل تحمل المسؤولية التي أخذتها على عاتقها في ليبيا، ولن تترك الأشقاء الليبيين وحدهم». وقال «علاقاتنا مع ليبيا تمتد لأكثر من 500 عام، ولن نترك أشقاءنا الليبيين وحدهم. سنواصل تحمل المسؤولية التي أخذناها على عاتقنا في ليبيا كما فعلنا لغاية اليوم».

وأعلن أن تركيا أبرمت اتفاق تعاون للتدريب العسكري مع ليبيا، وأنها بصدد إبرام اتفاق جديد مع طرابلس بمشاركة الأمم المتحدة، مؤكداً أن الحكومة الليبية تواصل جهودها في هذا الصدد.

وأضاف أن «الخطوات التي تتخذها مصر تظهر وقوفها إلى جانب الانقلابي خليفة حفتر، وانخراطها في مسار غير شرعي». وتابع أن «موقف الإمارات حيال ليبيا قرصنة، حيث إنها تغذق الأسلحة والأموال على حفتر». معتبراً أن «الأمر هو صراع بين من يقف إلى جانب حكومة (فائز) السراج الشرعية في طرابلس، ومن يقف إلى جانب الانقلابي حفتر، وكل من يقف إلى جانب حفتر يتحمل المسؤولية أمام الله».

يقف إلى جانب الأخير غير شرعي وغير قانوني». وقال أكار، من جهته، إن «تركيا موجودة في ليبيا بناء على طلب رسمي من الحكومة الليبية الشرعية والمعترف بها من قبل الأمم المتحدة، وبموافقة البرلمان التركي». وأضاف «فرق التدريب والتعاون والاستشارات العسكرية التركية في ليبيا تواصل عملها بنجاح، وستستمر في ذلك حتى تحقيق هدف ضمان السلام والاستقرار فيها».

وفي تطور لافت، اعتبرت الولايات المتحدة أن مهمة الاتحاد الأوروبي الرامية لمنع إيصال شحنات الأسلحة إلى ليبيا تفتقد للجدية، متفقة مع الرؤية التركية التي تعتبر هذه الجهود منحازة. وأسس الاتحاد الأوروبي «عملية إيريني» لتطبيق الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على إرسال الأسلحة إلى ليبيا. وأشار مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى ديفيد شينكر إلى أن عمليات «الحظر الوحيدة التي يقومون بها تستهدف معدات عسكرية تركية». وقال، خلال لقاء في مركز «صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة» في واشنطن: «يمكنهم على الأقل، إذا كانوا جدّيين، انتقاد جميع أطراف النزاع عندما تنتهك الحظر على السلاح». وأضاف «عمليات الاعتراض الوحيدة التي ينفذها (الاتحاد الأوروبي) تستهدف المواد العسكرية التركية إلى ليبيا. لا أحد يعترض الطائرات الروسية، ولا أحد يعترض الطائرات الإماراتية، ولا أحد يعترض المصريين». وأضاف «أعتقد أنه أمر مؤسف. يمكنهم القيام بأكثر من ذلك بكثير. بإمكانهم على الأقل، إذا كانوا جادين، على ما أظن، انتقاد الجميع. انتقاد كل الأطراف الداخلة في الصراع عندما تنتهك حظر الأسلحة». وأشار إلى أنه «بإمكان الأوروبيين التحرك ضد مرتزقة «فاغنر»، لكنه أضاف «ربما يخشون من الرد الروسي. لكن ما لم يلعبوا دوراً أكثر قوة أو أكثر جدية، فسيطول الأمر».

وردّاً على تصريحات شينكر، قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية أنييس فون دير مول: «ندعو شركاءنا جميعاً، وأولهم الولايات المتحدة، إلى تكثيف جهودهم، مثلما يفعل الاتحاد الأوروبي، لمنع الانتهاكات المتكررة لحظر الأسلحة والمساعدة في استئناف عملية سياسية شاملة». وأضافت «تشارك فرنسا بنشاط في هذه العملية المهمة في ظل تزايد التدخل الأجنبي في الصراع الليبي، الذي ندينا به باشد العبارات».

> أعلن أردوغان أن أنقرة بصدد إبرام اتفاق جديد مع طرابلس

> دعا شينكر الأوروبيين إلى التحرّك ضد مرتزقة فاغنر

في هذه الأثناء، كشفت مصادر دبلوماسية جزائرية، لـ«العربي الجديد»، أن عقيلة صالح سيزور الجزائر بطلب منه في ثاني زيارة له خلال شهر واحد، وذلك لبحث تطورات الأزمة الليبية ومناقشتها، والنظر في إمكانية تنفيذ خطة تقترحها الجزائر بشأن عقد مؤتمر للحل السياسي في ليبيا، يضم كل الأطراف الليبية برعاية دولية على ضوء مخرجات مؤتمر برلين.

ويلتقي صالح، الذي يرجح أن يصل إلى الجزائر مساء اليوم، السبت، كلاً من رئيس البرلمان سليمان شنين ووزير الخارجية صبري بوقادوم، غداً الأحد، قبل أن يلتقي الرئيس عبد المجيد تبون لبحث مستجدات الأزمة الليبية، على ضوء التطورات الأخيرة. ويعتزم صالح تقديم عرض للميرات التي دفعت بمجلس النواب في طبرق والقبائل إلى طلب التدخل المصري في منطقة شرقي ليبيا، للمسؤولين الجزائريين، خصوصاً في ظل مساعي مصر لعسكرة القبائل، في أعقاب اجتماع السيسي، الخميس الماضي، مع من يوصفون بأنهم أعيان القبائل الليبية، الأمر الذي يثير قلقاً بالغاً لدى الجزائر.

وشرح مصدر دبلوماسي جزائري، لـ«العربي الجديد»، دوافع قلق بلاده من خطوة تسليح القبائل، قائلاً إن ذلك سيعقّد الأزمة ويدفع بعنصر عسكرة جديد، يؤزّم الوضع أكثر ويفتح باب الاقتتال الداخلي أكثر مما هو عليه الآن، فضلاً عن أنه ليس من المضمون عدم انتقال كميات الأسلحة التي تدخل إلى أيدي مجموعات مسلحة وإرهابية في منطقة الساحل، وخصوصاً أن المناطق التي تسيطر عليها القبائل تمتد إلى الجنوب في منطقتي غات وغدامس وغيرهما من المناطق الحيوية بالنسبة للأمن الجزائري، وأي تغيير للقواعد والفاعلين فيها سيهدد الأمن القومي للجزائر.

وكان تبون قد حذّر، في الرابع من يوليو/تموز الحالي، مما وصفها مخاطر تسليح القبائل الليبية. وقال تبون، في مقابلة مع قناة فرنسية، إن «القبائل الليبية تحلّت بالحكمة حتى الآن، ولكن إذا حملت السلاح للدفاع عن نفسها أو تم تسليحها فقد يحوّل ذلك ليبيا إلى صومال جديد والبلاد إلى ملاذ للإرهابيين».

وتفضّل الجزائر الاعتماد على القبائل وتفعيل دورها كناظم مجتمعي يساعد في صياغة الحل السياسي في ليبيا وإنهائه، وهي تقترح إشراك الشعب الليبي عبر تنظيماته، بما فيها القبائل، «للتوافق على تشكيل مؤسسات انتقالية تتولى تنظيم انتخابات جمعية وطنية، يتم من خلالها انتخاب رئيس ونائبين وتشكيل حكومة جديدة وصياغة دستور جديد». وستتم مناقشة هذه الصيغة للحل السياسي خلال زيارة صالح إلى الجزائر، كما سيتم النظر في إمكانية تنفيذ ذلك برعاية دولية بسبقه مؤتمر لبيبي تقترح الجزائر استضافته، بسبب موقفها المتوازن بين الأطراف الليبية كلها.

شرق غرب

الاحتلال يقمع مسيرات الضفة

أصيب عشرات الفلسطينيين، أمس الجمعة، بجروح ورضوض وبحالات اختناق بالغاز المسيل للدموع خلال قمع قوات الاحتلال الإسرائيلي فعاليات سلمية في مناطق متفرقة من الضفة الغربية والتي خرجت ضد الاستيطان ومحاولة الاحتلال ضم أراض من الضفة الغربية المحتلة. واستهدفت قوات الاحتلال فعاليات لفلسطينيين في بلدة عصيرة الشمالية شمال نابلس، وفي قرية حارس شمال الضفة وكفر قدوم شرق قلقيلية شمال الضفة، فيما اندلعت مواجهات على الحاجز الشمالي لمدينة قلقيلية بين الشبان الفلسطينيين وقوات الاحتلال.

(العربي الجديد)

عائلة لجين الهذلول قلقة من انقطاع التواصل معها

أكدت علياء الهذلول، شقيقة الناشطة السعودية المعتقلة لجين الهذلول، أن الأخيرة لم تتواصل مع عائلتها منذ شهر ونصف الشهر. وتساءلت علياء في تغريدة على تويتر ليل الخميس الجمعة: «هل بدأوا تجهيزها للموت ثم تسليمها لتموت بين أيدينا وبتخلصوا من مسؤولية قتلها كما فعلوا مع (الصحافي السعودي) صالح الشيحي، إذ سلموه لأهله ليموت بينهم؟». وكشفت علياء أنّ سلطات السعودية تمنع الزيارة عن شقيقتها منذ أكثر من أربعة أشهر.

(العربي الجديد)

السيسي يمدد الطوارئ للمرة الـ14

يصوت مجلس النواب المصري، الاثنين المقبل، على قرار الرئيس عبد الفتاح السيسي (الصورة) رقم 391 لسنة 2020، بشأن مد حالة الطوارئ في جميع أرجاء البلاد، لمدة ثلاثة أشهر جديدة، اعتباراً من 27 يوليو/ تموز الحالي، وذلك للمرة الرابعة عشرة على التوالي في مخالفة صريحة للدستور. وبحسب تقرير للجنة التشريعية في البرلمان، فإن «تمديد حالة الطوارئ هو لمواجهة الظروف الأمنية والصحية الخطيرة التي تمر بها مصر في المرحلة الراهنة».

(العربي الجديد)

الأمن المصري يهاجم سكانا معترضين على إزالة بيوتهم

هاجمت قوات من الشرطة المصرية متظاهرين بمنطقة «ماوى الصيادين» في مدينة الإسكندرية بقنابل الغاز أمس الجمعة، وطاردتهم في شوارع المنطقة، بعد فضّ تظاهرة للأهالي الرافضين إخلاء منازلهم ونقلهم إلى مساكن جديدة بالإيجار تمهيداً لتطوير المنازل القديمة. وأفاد شهود عيان بوقوع اشتباكات بين قوات الأمن وأهالي «ماوى الصيادين»، وعلى أثرها أطلقت الشرطة قنابل الغاز.

(العربي الجديد)

تظاهرة في الخرطوم

تظاهر العشرات عقب صلاة الجمعة في العاصمة السودانية الخرطوم أمس الجمعة، احتجاجاً على تعديلات على القانون الجنائي صدرت الأسبوع الماضي، ويعتبرونها مخالفة للشريعة الإسلامية. وحمل المحتجون لافتات كتب عليها «لا للعلمانية» و«لن نستبدل شرع الله». وأغلقت الشرطة في وسط العاصمة السودانية الطرق القريبة من القصر الرئاسي. كما أغلقت الجسور التي تؤدي لوسط العاصمة.

(فرانس برس)

هيمنة حزبية وتدخلات خارجية
العراق: تخبط في السياسة الخارجية

> أدى خضوع السياسات الحكومية في العراق لجهات داخلية وخارجية الى مواجهاتها صعوبات حالت دون ان يكون لها موقف واحد حيال اي قضية

بغداد ـ أكثم سيف الدين سلام الجاف

يقرّ مسؤولون ونواب عراقيون بما سموه عدم وجود رؤية واضحة للسياسة الخارجية العراقية حيال القضايا التي تتطلب موقفاً رسمياً يمثل البلاد، تتبناه الحكومة وتلتزم بتطبيقه على القوى في البلاد، مؤكدين عدم قدرة الحكومة على التخلص من هيمنة الأحزاب والشخصيات المتنفذة على القرار العراقي، الأمر الذي يهدد ثقة المجتمع الدولي بالبلد، ما ينعكس سلباً على مصالحه وعلاقاته الخارجية.

وبين هذا وذاك يغيب الصوت العراقي، أو يضطرب موقفه، ويغلب التشويش عليه في أزمات وقضايا تعصف بالمنطقة. واستغلت قوى سياسية المواقف غير الواضحة أو الصمت الحكومي لإبداء مواقف، يبدو وكأنها تمثل العراق، حتى بات الأمر ينسحب على قضايا داخلية، مثل الموقف الحكومي حيال وجود القوات الأميركية في البلاد، والحوار مع واشنطن، والتوغل التركي داخل الأراضي العراقية، والقصف الإيراني لمناطق في إقليم كردستان، كما شمل هذا النهج قضايا خارجية مثل ملف تطبيع العلاقات مع السعودية وحسم الملفات العالقة مع الكويت. وقد ظهر تأثير فرض الأحزاب والمليشيات والشخصيات المتنفذة مواقفها على الساحة العراقية واضحاً على مصلحة العراق وعلاقاته الخارجية، سياسياً واقتصادياً وأمنياً، وأثر سلباً على إمكانية توقيع الحكومة تفاهمات واتفاقات دولية في ظل تهديدات وضغوط تلك الأطراف.

وحذرت عضو لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الا طالباني من أن «عدم معينة تصدر بيانات تعارض نهج الدولة، وتصدر رداً مختلفة ومواقف معارضة لموقفها إزاء أي قضية، وهذا تخبط خطير في القضايا الإقليمية، وفي علاقات العراق مع الدول». وتساءلت «من يرسم السياسات الخارجية للبلد؟ وزارة الخارجية جهة تنفذ السياسة، لكن رسم السياسة الخارجية يحتاج إلى تنظيم بشكل واضح». ودعت إلى «تشكيل لجنة عليا لرسم السياسة يترأسها رئيس الحكومة، ويشارك بها وزير الخارجية والمؤسسات ذات العلاقة حصراً، وأن تكون الجهة الوحيدة التي تحدد ملامح العلاقات والسياسات العراقية وترسم مسارها، وأن تنفذ الجهات المعنية، سواء الاقتصادية أو الأمنية أو السياسية وغيرها، هذه السياسة من دون أي اعتراض». وأشارت إلى أن «هناك غض نظر حكومياً إزاء بعض الأمور في قضايا معينة تحتاج موقفاً حكومياً موحداً بسبب ذلك التخبط، وهذا على المدى البعيد ستكون نتائجه خطيرة».

في المقابل، يقر مسؤول في وزارة الخارجية العراقية ببغداد بما سماه «اتباع الحكومة الحالية وحكومات سابقة أيضاً أقصى درجات التحاشي في التعامل مع ملفات مختلفة في المنطقة، كونها ستنعكس سلباً داخل العراق، مثل ملفات سورية واليمن والعلاقات مع دول خليجية، وحتى العقوبات على إيران». وأوضح أن «قوى سياسية استغلت الفراغ، وراحت تنشر بيانات ومواقف خاصة بها، وتتحدث بصيغة نحن والعراق وإننا». وقال، في حديث مع «العربي الجديد»: «حتى على مستوى الملفات المتعلقة بالعراق هناك حساسية، أو لنقل مشكلة كبيرة، بمسألة التحدث بوضوح وبالتفاصيل. لذا يمكن القول إن الرؤية السياسية الحكومية واقعة تحت ترهيب وضغط القوى السياسية النافذة في البلاد، يضاف لها حالياً الفصائل المسلحة».

وأكد النائب عن تحالف «عراقيون» علي البديري أن «السياسة الخارجية للعراق تخضع لجهات إقليمية وأخرى داخلية». وقال البديري، لـ«العربي الجديد» إن «هناك صعوبة تواجهها الحكومة العراقية بأن يكون لها موقف واحد حيال أي قضية، بسبب التأثيرات الكبيرة من قبل كتل وأشخاص متنفذين، فضلاً عن وجود تأثيرات إقليمية على القرار السياسي العراقي». وبين أن «التخبط في السياسة العراقية نتيجة حتمية لأي حكومة تأتي بتوافق سياسي، فهي ستكون أسيرة لإرادات ورغبات الكتل التي تملي عليها أجنداتها، وتفرض نفسها على القرار العراقي».

وقال الخبير بالشأن السياسي عماد العجيلي، لـ«العربي الجديد»، إن «عدم وجود سياسة عراقية واحدة ومتوازنة، وعجز الحكومة عن حماية وتنفيذ التفاهمات والاتفاقات يفقدها ثقة الدول، التي تسعى لأن تكون هناك مصالح وعلاقات واستثمارات معينة لها بالعراق».

> تدعو آلا طالباني إلى تشكيل لجنة عليا لرسم السياسة

سقوط الحكومة التونسية: أسباب وسيناريوهات ما بعدها

أسباب عدة عجّلت بسقوط الفخفاخ (فتحي بلعيد/فرانس برس)

> لا تزال قضية استقالة حكومة الياس الفخفاخ في تونس وما سبق هذه الاستقالة وما سيعقبها، تسيطر على المشهد، والذي تجمع آراء عدة بأنه بات أكثر تعقيداً

تونس ـ بسمة بركات

يجمع سياسيون تونسيون على أنّ أسباب عدة عجّلت بسقوط حكومة إلياس الفخفاخ، وأنّ الساعات التي سبقتها كانت حاسمة، لتتوالى خلالها الأحداث وتدخل البلاد المأزق السياسي الذي تعيشه الآن، مؤكدين وجود أزمة عميقة غير مسبوقة بعد استقالة رئيس الحكومة وإقالة وزراء حركة «النهضة»، فضلاً عن التجاذبات الحادة التي يشهدها البرلمان مع مساعي لسحب الثقة من رئيسه راشد الغنوشي، ما يجعل البلاد مفتوحة على سيناريوهات عدة.

وقال رئيس «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» فرع تونس، مهدي مبروك، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنّ «تطورات الأحداث والسيناريو الذي حصل، وخصوصاً كيفية حصوله لم يكن متوقعاً، ولكن الـ72 الأخيرة كانت حاسمة، وهي وراء تسارع الأحداث، خصوصاً بعد توقيع التيار الديمقراطي، أحد مكونات التحالف الحكومي، على لائحة الحزب الدستوري الحر لتصنيف جماعة الإخوان المسلمين تنظيماً إرهابياً (اللائحة سقطت)، وبداية التحرك لسحب الثقة من رئيس البرلمان راشد الغنوشي. ويضاف إلى ذلك شبهة تضارب المصالح لرئيس الحكومة، وبالتالي تسارعت الأمور التي عجلت بموقف النهضة وإعلانها الانطلاق في مشاورات لحكومة بديلة، وهو ما أدى لاستقالة الفخفاخ».

ورأى مبروك أنّ «ما قاد إلى الأزمة الحالية هو نتائج الانتخابات والناجمة عن القانون الانتخابي المعتمد، وكذلك النظام السياسي، وهو نظام شبه برلماني وشبه رئاسي»، وأوضح أنّ «النتائج الانتخابية لم تفرز فوز حزب أغلبية أو يتمتع بقاعدة واسعة»، مشيراً إلى أنّ «المشهد كان مختلفاً عن أعوام 2011 و2012 و2014، بحيث يصعد عادة حزبان هما الحزب الأول والثاني، ولكن ما حصل هو تشتت للأحزاب، وحتى الأحزاب الخمسة الأولى الحالية لا يمكنها أن تجمع نسبة أصوات تمكّنها من تمرير المشاريع». وتابع: «تمّ الذهاب إلى ما سمي بحكومة الرئيس، وهذه الحكومة لم تلعب دوراً تجميعياً، وكانت حكومة الخصوم المتحالفين؛ فالتيار الديمقراطي وحركة الشعب على الرغم من انتمائهما لموجة الثورة، لكنهما سرعان ما كشفا عن عدائهما لحركة النهضة والتي انتهت بدورها مكرهة للحكومة، والعداء كان متبادلاً». ولفت مبروك إلى أنّ «الأعداء في البرلمان هم أعداء في الحكومة، وقد كانوا في الأخيرة حلفاء الضرورة فقط، وبالتالي عجّز رئيس الوزراء عن أن يكون فريقه الحكومي منسجماً، وهو ما كشفت عنه مناكفات سياسية عدة، كان بعضها حاداً».

وقال مبروك إنّ «وصول الغنوشي إلى رئاسة البرلمان لم يكن من خلال حلفاء الحكومة، وإنما من خلال حزب قلب تونس، وهو ما جعل حركة النهضة وكأنها مدينة لهذا الحزب الذي تم رفع الفيتو في وجهه، وظلّ معاقباً تحت ضغط التيار الديمقراطي وحركة الشعب في الحكومة، ما دفع لعدم إشراكه فيها». وأكد أنّ «الأحداث تسارعت في الأيام الأخيرة، خصوصاً بعد تصويت حلفيي النهضة في الحكومة لصالح لائحة الدستوري الحر، ثمّ توقيع سحب الثقة من الغنوشي، وهي علامات جعلت النهضة تستشعر الخطر، ودفعتها إلى لعب ورقة تثبت وجودها واستطاعت في 24 ساعة قلب المعادلة السياسية». وأفاد المتحدث نفسه بأنه «لا يمكن التكهن حالياً بتطورات الوضع، لأنه سيكون رهن ما سيحصل في البرلمان بعد إيداع لائحة سحب الثقة من الغنوشي لدى مكتب البرلمان».

بدوره، رأى الأمين العام لـ«الاتحاد الشعبي الجمهوري»، لطفي المرايحي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنّ ما قاد إلى الأزمة الحالية «هو عدم احترام الدستور، فالأخير نصّ على أن يتولى رئيس الجمهورية اختيار الشخصية الأقدر، أي أن تكون الحكومة قادرة على أن تحظى بثقة الأغلبية ما يعني أن يكون لها حزام سياسي»، موضحاً أنّ «الإشكال أنّ الحزام السياسي غير موجود منذ البداية، ومنذ أول امتحان وجد الفخفاخ نفسه في وضع صعب؛ فإما أن يرضخ لابتزاز الأحزاب والائتلاف الحاكم، أو يرحل».

وبيّن المرايحي أنه «بقطع النظر عن ملف تضارب المصالح لرئيس الحكومة، وهو موكول للقضاء للبت فيه، فإنّ الفخفاخ كان سيجد نفسه في الوضعية الحالية نفسها في أي حالة، لأن هذا ما اختاره الشعب، بغض النظر عن قيمة الشخص، فما يحصل هو نتاج غياب الحزام السياسي، ولأنّ الفخفاخ ليس نتاج منظومة سياسية». وأشار إلى أنّ «الوضع الحالي يضاف إليه الوضع الكارثي للبلاد التي تعاني أساساً من أزمات عدة، ولا سيما تداعيات جائحة كورونا التي عجلت بالنتائج الصعبة التي تعيشها البلاد، ينبئ بأنّ تونس ستمر ليس بأشهر صعبة فقط، بل بسنوات صعبة، وهو ما يهدد عملية البناء وسلامة الوطن».

وقال المرايحي إنه «لا بدّ من تجميد دور الأحزاب في تونس، وأن يتم وضع حدّ لما يحصل»، معتبراً أنّ اختيار رئيس الحكومة «يجب أن يكون وفق التناظر بين شخصيات حاملة لمشاريع حقيقية، على أن يتم التناظر في البرلمان بعيداً عن تدخل اللوبيات والشخصيات النافذة». وأكد أنه «لا يجب ترك المجال لرئيس الجمهورية بصفة مطلقة، لأنه أثبت أنه لا يحسن الاختيار، وهو يتحمل جزءاً من المسؤولية في الأزمة الحالية، إذ كانت أمامه خيارات عدة، ولكنه اختار الفخفاخ». من جهته، رأى رئيس «مركز الدراسات الاستراتيجية حول المغرب العربي»، عدنان منصر، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنّ «أسباب الأزمة عديدة، وتعود بشكل أساس إلى النظام الانتخابي والدستور وعلاقة المؤسسات ببعضها البعض»، معتبراً أنّ «استقالة الفخفاخ عنصر من عناصر الأزمة وليست كل الأزمة». وأشار إلى أنه منذ الانتخابات التشريعية الماضية، كتب تدوينة عن سيناريو الانتخابات المبكرة، نظراً للتوازنات التي تكونت حينها، والتي لم تكن أي منها قادرة على التحالف والاستمرار، وبالتالي فمن الطبيعي أن يحصل ما حصل، وفق قوله. وبين منصر أنّ «الأحزاب في البرلمان قادرة على تكوين لوائح، ولكنها غير قادرة على تمريرها، وحتى حركة النهضة عندما قدّمت عريضة لسحب الثقة من الفخفاخ، فهي كانت قادرة على جمع 105 تواقيع، ولكن ليس 109 (الأغلبية المطلقة المطلوبة)، والشيء نفسه في لائحة سحب الثقة من الغنوشي؛ هناك 73 توقيعاً وليس 109، وبالتالي هناك تشتت واضح في المشهد السياسي، ولا يوجد عنصر واحد وراء الأزمة بل عناصر عدة». وأكد منصر أنّ «التوترات الحاصلة تجعل الأزمة لا تحلّ بالطرق التقليدية»، لافتاً إلى أنّ «إشارات عدة كانت تنبئ بسقوط الحكومة، فمنذ فشل النهضة في تمرير حكومة الحبيب الجملي في يناير الماضي، ومطالبتها بتوسيع حكومة الفخفاخ، فضلاً عن العديد من الأحداث، كان يتضح أنّ سيناريو إسقاط الحكومة قديم، ولكن ربما ليس بالكيفية الحالية التي سقطت فيها، إذ إنه كان من الصعب أن يتم التكهّن بتطور الأحداث بهذه الطريقة، ولكن المسألة كانت مسألة وقت فقط لأن القرار موجود».

وتابع أن رئيس الجمهورية «قد يتصرف بطريقة مشابهة لما حصل سابقاً، ويتولى تكليف الشخصية الأقدر والتي تحظى بالأغلبية، وتكون الحكومة حكومة الضرورة، أو يمكن الذهاب إلى خيار حلّ البرلمان، لأنه في ظلّ التوازنات الحالية لا يمكن تكوين حكومة مستقرة، والفرضية الأخيرة ممكنة بداية من تاريخ 26 أغسطس/آب المقبل (بعد انتهاء مهلة الـ40 يوماً لنيل حكومة جديدة الثقة)».

دور قيس سعيّد

أكد رئيس «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» فرع تونس، مهدي مبروك، أنّ رئيس الجمهورية قيس سعيّد (الصورة) «سيلعب دوراً في اختيار الشخصية الجديدة لرئاسة الحكومة»، متسائلاً: «هل ستكون تكتوقراط ام متوافقا عليها من قبل حركة النهضة ام تنازل الاخيرة عن اجل المصلحة الوطنية؟». وأضاف: «في كل الحالات لن تقبل النهضة مجددا بشخصية غير راضية عليها او ان يتم وضعها في موقع إبتزاز، وهو ما يجب ان يعيه رئيس الجمهورية جيدا».

ترسم الإمارات مخططاً جديداً لضرب قوات الحكومة اليمنية الشرعية، وهذه المرة في مدينة تعز، حيث تسعى لإعادة إحياء «كتائب أبو العباس» وإعادتهم للمدينة، تحت مسمى ودور جديدين، بعدما كانت هذه الكتائب غادرت تعز العام الماضي

الإمارات تخترق تعز

«كتائب أبو العباس»... «حصان طروادة» أبوظبي لضرب المدينة اليمنية

تعز ـ **العربي الجديد**

عادت محافظة تعز إلى واجهة الأحداث التي تعصف باليمن جنوباً وشرقاً. وخلافاً لسعي الانفصاليين المدعومين من الإمارات لخنق الشرعية في عدن وحضرموت بمزيد من التصعيد والانقلابات، بدأت أبو ظبي بتحريك أوراقها جنوب تعز، وإعادة إحياء دور «كتائب أبو العباس» السلفية التي طردت من المدينة العام الماضي، ويُراد لها الآن أن تكون بمثابة «حصان طروادة» لفتح جبهة جديدة ضدّ الشرعية، تحت لافتة مواجهة الإخوان المسلمين وحزب «التجمع اليمني للإصلاح».

وظهرت «كتائب أبو العباس»، عقب تشكّل المقاومة الشعبية المسلحة ضدّ الاجتياح الحوثي لتعز مطلع عام 2015، لكن المجاميع التي يقودها السلفي عادل عبده فارع (أبو العباس) وتضم خليطاً من السلفيين وأفراد موالين للرئيس السابق علي عبد الله صالح، أصبحت بعد ذلك أداة بيد الإمارات، وخرجت عن أهدافها الرئيسية إلى نشر الفوضى، إذ اتهمتها السلطات الأمنية في تعز بالوقوف خلف عدد من عمليات الاغتيال التي طاولت ضباطاً وجنوداً بالقوات الحكومية الموالية للشرعية.

وعلى الرغم من التسليح والتنقل بمرتبات مجاميع تزيد عن 3 آلاف مقاتل، إلا أنّ الإمارات أخفقت في استخدام «كتائب أبو العباس» لتشكيل قوات «الحزام الأمني» في تعز على غرار القوات التي شكلتها ويقودها القيادي الانفصالي السلفي هاني بن بريك في عدن، والتي تحولت خلال العامين الماضيين إلى قوة لضرب استقرار العاصمة المؤقتة ومحاربة الحكومة الشرعية حتى طردها أواخر أغسطس/آب الماضي.

وغادرت «كتائب أبو العباس» مدينة تعز بعد معارك مع قوات أمنية حكومية، نهاية إبريل/نيسان 2019، فيما غادرت بعض قياداتها إلى مدينة عدن والبعض الآخر إلى القاهرة، حيث قاموا من هناك بإدارة استثمارات مختلفة. في حين استقر بعض مقاتليها في جبهة الكدحة بريف المدينة الجنوبي، وفي بلدة التربة بمديرية الشمايتين (45 كيلومتراً عن مدينة تعز)، وبلدة البيرين على الطريق الرابط بين مدينة تعز وبلدة التربة. وعقب دخولها في اشتباكات مع تعزيزات للقوات الحكومية في أغسطس من العام ذاته، ضغطت قوات محور تعز لإخراج الكتائب السلفية من ريف تعز.

إعادة هيكلة الكتائب

وفقاً لمعلومات تتبعها «العربي الجديد»، كانت الكتائب قد بدأت بالتحلل مع عودة المئات من عناصرها إلى داخل المدينة للعمل ضمن القوات الحكومية في محور تعز العسكري أو في مهن خاصة، فيما اتجه المئات الآخرون تحت قيادة المدعو عادل العزي، وهو نائب رئيس الكتائب، إلى المخا للعمل تحت إمرة طارق صالح، نجل شقيق الرئيس السابق والذي يقود أيضاً قوات مدعومة إماراتياً بالمدريات الغربية لتعز.

وحسب مصادر متطابقة، فقد توصلت الإمارات أواخر العام 2019، إلى فكرة جديدة لاستثمار وإحياء «كتائب أبو العباس»، وذلك باستخدامها كحصان طروادة، لإعادتها إلى مدينة تعز، ولكن تحت مسمى آخر، يضم قوات جديدة لها أهداف مختلفة بحيث تكون أقرب للقوات النظامية من مجاميع سلفية متطرفة.

وأعلن طارق صالح، مطلع ديسمبر/كانون الأول الماضي، أنّ قواته التي كانت عبارة عن 3 ألوية عند توقف معركة الحديدة عقب التوقيع على اتفاق استوكهولم أواخر 2018، بصدد تشكيل اللواءين التاسع والعاشر من قوات حرّاس الجمهورية. وأواخر مايو/أيار الماضي، دشّن بالفعل اللواء التاسع.

وقال عسكريون لـ«العربي الجديد»، إنّ المقترح الإماراتي تضمن إلغاء مسمى «كتائب أبو العباس»، نظراً لشبه الإرهاب والتطرف التي تلاحق مؤسسها عادل فارع، وانضمام ما تبقى من قوات الكتائب إلى الوية «حراس الجمهورية» التي يقودها طارق صالح بالساحل الغربي لليمن.

وأكدت مصادر من داخل الكتائب، أنّ ما تبقى من عناصر الأخيرة، انضم فعلياً إلى قوات نجل شقيق صالح، ولكن تحت مسمى «اللواء العاشر حرّاس جمهورية»، بعد استدعاء العشرات من العناصر السلفية للساحل الغربي، بمن فيهم القيادي السلفي وصهر أبو العباس، نشوان كواتي، الذي تم استدعاؤه من العاصمة المصرية القاهرة. ووفقاً للمصادر، فإنّ القيادي مؤمن المخلافي، وهو الرجل الثالث في «كتائب أبو العباس»، رفض المخطط الإماراتي وعارض بشدة الانضمام إلى قوات نجل شقيق الرئيس السابق التي شاركت مع الحوثيين في الحرب ضدّ مدينة تعز وسكانها.

وأوضحت المصادر أنّ المخلافي أكد مغادرته كتائب أبو العباس وقرر العودة إلى مدينة تعز، مشدداً على أنّ معركته ستكون فقط ضدّ الحوثيين، وأنه «لن يشارك في أي مشروع خبيث لضرب استقرار المدينة».

وكانت وسائل إعلام موالية للرئيس السابق أشارت بصراحة إلى مخطط إعادة قوات أبو العباس لمدينة تعز. وأكد موقع «الميثاق نت» أنّ الكتائب تستعد للعودة إلى تعز، زاعماً أنها ستعود لمواجهة الحوثيين. ونقل الموقع في 8 يونيو/حزيران الماضي: «بدأت جماعة أبو العباس السلفية، الملمة صفوفها من جديد استعداداً للعودة إلى تعز التي خرجت منها العام الماضي». ونقل عن مصادر وصفها بالمطلعة، قولها إنّ قيادات تابعة لأبو العباس تستعدّ لتحرير محافظة تعز من جماعة الحوثيين خلال الأيام المقبلة. ونشر ناشطون موالون لطارق صالح، بدورهم، في 12 يوليو/تموز الحالي، صوراً على موقع «فيسبوك»، قالوا إنها لتخرّج دفعة جديدة من قوات اللواء العاشر - حراس جمهورية، «كتائب أبو العباس» سابقاً، وأنّ اللواء الجديد بقيادة العقيد عادل عبده فارع (أبو العباس).

وقوبلت المخططات الإماراتية بتنديد في الأوساط اليمنية. واعتبر الطبيب السياسي المهاجر في كندا، عبد القادر الجنيد، في تعليق على «فيسبوك»، أنّ ما يجري هو «الخازوق الجديد لتعز واليمن والجمهورية، وبداوا بنصبونه في الحُجرية (منطقة في جنوب تعز)»، معرباً عن مخاوفه من «مساعي الإمارات لإعادة أبو العباس قائداً في لواء جديد، يطلقون عليه اسم اللواء العاشر تحت إمرة طارق صالح».

ومنذ أيام، تحوّلت مديرية الحُجرية وريف تعز إلى حدث رئيسي لوسائل الإعلام الممولة إماراتياً، وباتت قضية ضرب الجيش الوطني شغلها الشاغل، وذلك بتسمية كافة الوحدات العسكرية من قوات الشرطة العسكرية التي وصلت إلى التربة (مركز ريف الحجرية) لملاحقة مطلوبين على ذمة قضايا حرابة وقطع (قطاع طرق)، بأنها «مليشيات إخوانية تابعة لحزب الإصلاح».

وتعدّ قوات الشرطة العسكرية، أقوى الوحدات العسكرية الحكومية وأكثرها التزاماً وانضباطاً. وقال قائدها في العمليات، العميد محمد سالم الخولاني، في تصريحات له أخيراً، إنّ خروج الشرطة العسكرية إلى منطقة الحجرية يأتي في إطار الرد التركي على أنه يأتي في إطار تشكيل تحالف كبير ضد الشرعية تحت ذريعة محاربة النفوذ الإخواني لحزب الإصلاح.

وانتقل عشرات من جنود طارق صالح وعائلاتهم للإقامة في بلدة التربة من مدينة المخا، وتفضل الإقامة بالبلدة الريفية جنوب تعز التي تتمتع بجو معتدل صيفاً وبارد شتاء أقرب لطقس صنعاء التي هجروها.

ووفقاً لخبراء، فإنّ الهجمة الإعلامية ضدّ قوات الشرطة العسكرية وانتشارها في بلدة التربة، يأتي ضمن المخطط الإماراتي لإعادة قوات أبو العباس من نافذة الحُجرية، بعد أن خرجت من الباب نهاية إبريل من العام الماضي، في استنساخ لتجربة عودة الإمارات بجزيرة سقطرى.

ويبدو أنّ الأوضاع تتجه لمزيد من التصعيد في ريف تعز الجنوبي؛ فبعد تمرّد قيادات عسكرية نافذة داخل اللواء 35 مدرع على مرسوم رئاسي بتعيين العميد عبد الرحمن الشمساني قائداً جديداً، قالت مصادر لـ«العربي الجديد» إنّ اللواء المتهم بموالاة الإمارات أيضاً، استحدث عدداً من نقاط الحجرية وحواجز التفتيش في طريق التربة، تحسباً لحملة عسكرية من محور تعز لفرض القائد الجديد بالقوة.

خلال تظاهرة في تعز ضد الإمارات (أحمد الباشا/فرانس برس)

ظهرت «كتائب أبو العباس»، عقب تشكّل المقاومة ضدّ الحوثيين

ما تبقى من عناصر الكتائب انضم إلى قوات طارق صالح

تقرير

موريتانيا: مهمة رئاسية صعبة للتقريب بين الموالاة والمعارضة

تواكشوط ـ **سكينة إبراهيم**

شكلت اللقاءات الأخيرة التي عقدها الرئيس الموريتاني محمد ولد الغزواني مع كل من رئيس حزب «الاتحاد من أجل الجمهورية» الحاكم، ورئيس البرلمان ورئيس الوزراء وعدد من الشخصيات الأخرى فرصة لبعث وساطة لرأب الصدع بين الموالاة والمعارضة، بعد تبادل الطرفين الاتهامات أخيراً حول عدد من الملفات، أهمها الإصلاح وتكريس الشفافية ومحاربة الفساد وإبعاد المتورطين فيه عن السلطة.

ويعوّل الكثير من الموريتانيين، والذين يرون أن تحقيق الوئام بين الفرقاء السياسيين ضروري في هذه المرحلة، على مساعي الرئيس في إشاعة وبث جو التفاهم بين الموالاة والمعارضة من أجل التفرغ للملفات الكبرى، واتخاذ مواقف موحدة بخصوصها، إذ إن البلاد مقبلة على مرحلة ما بعد جائحة كورونا التي تتطلب التوافق على إجراءات الفتح، وعلى محاكمة غير مسبوقة للرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز وما يتطلب ذلك من توافق لإنشاء محكمة العدل السامية. وتسبب التلاعب في تسيير صندوق كورونا واللجوء إلى صفقات التراضي، واختلاس مبالغ كبيرة من المصرف المركزي، في عودة الخلاف بين الموالاة والمعارضة، فالأخيرة تتهم الحكومة بسوء التسيير والفساد، وتطالب بالحفاظ على موارد البلاد وتسييرها بشفافية والتعامل مع أي فساد بقسوة ومن دون أي تهاون. أما الموالاة فترفض الاتهامات وتدافع عن موقفها بما تم تحقيقه في محاربة الفساد، وفتح تحقيقات أخيراً في صفقات القطاعات الوزارية المرتبطة بصندوق كورونا، واعتقال المتهمين باختلاس 2,5 مليون دولار من المصرف المركزي. وينذر الصدام الحاصل بكسر جمود فترة من التوافق والهدوء بين الأحزاب المعارضة، خصوصاً "التجمع الوطني للإصلاح" (تواصل)، والموالاة، وعلى رأسها الحزب الحاكم، ما سيؤثر سلباً على تنفيذ الاتفاقيات السياسي التي سبق أن توصل الطرفان لها، وما تتطلبه خطة مواجهة وباء كورونا من توافق وطني والتفاف شعبي لإنجاح التعبئة العامة.

والطرفان اللذان عاشا فترة ذهبية تميزت بالهدوء والتفاهم لم يسبق أن عرفتا الساحة السياسية في البلاد، عادا لتبادل الاتهامات بتوتير الأجواء، والتعتيم في المواقف. ودفع التوتر بالرئيس إلى التدخل، والضغط على كورونا التي تتطلب التوافق على إجراءات الفتح، وعلى محاكمة غير مسبوقة للرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز وما يتطلب ذلك من توافق لإنشاء محكمة العدل السامية. وتسبب التلاعب في تسيير صندوق كورونا واللجوء إلى صفقات التراضي، واختلاس مبالغ كبيرة من المصرف المركزي، في عودة الخلاف بين الموالاة والمعارضة، فالأخيرة تتهم الحكومة بسوء التسيير والفساد، وتطالب بالحفاظ على موارد البلاد وتسييرها بشفافية والتعامل مع أي فساد بقسوة ومن دون أي تهاون. أما الموالاة فترفض الاتهامات وتدافع عن موقفها بما تم تحقيقه في محاربة الفساد، وفتح تحقيقات أخيراً في صفقات القطاعات الوزارية المرتبطة بصندوق كورونا، واعتقال المتهمين باختلاس 2,5 مليون دولار من المصرف المركزي. وينذر الصدام الحاصل بكسر جمود فترة من التوافق والهدوء بين الأحزاب المعارضة، خصوصاً "التجمع الوطني للإصلاح" (تواصل)، والموالاة، وعلى رأسها الحزب الحاكم، ما سيؤثر سلباً على تنفيذ الاتفاقيات السياسي التي سبق أن توصل الطرفان لها، وما تتطلبه خطة مواجهة وباء كورونا من توافق وطني والتفاف شعبي لإنجاح التعبئة العامة.

والطرفان اللذان عاشا فترة ذهبية تميزت بالهدوء والتفاهم لم يسبق أن عرفتا الساحة السياسية في البلاد، عادا لتبادل الاتهامات بتوتير الأجواء، والتعتيم في المواقف. ودفع التوتر بالرئيس إلى التدخل، والضغط على كورونا التي تتطلب التوافق على إجراءات الفتح، وعلى محاكمة غير مسبوقة للرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز وما يتطلب ذلك من توافق لإنشاء محكمة العدل السامية. وتسبب التلاعب في تسيير صندوق كورونا واللجوء إلى صفقات التراضي، واختلاس مبالغ كبيرة من المصرف المركزي، في عودة الخلاف بين الموالاة والمعارضة، فالأخيرة تتهم الحكومة بسوء التسيير والفساد، وتطالب بالحفاظ على موارد البلاد وتسييرها بشفافية والتعامل مع أي فساد بقسوة ومن دون أي تهاون. أما الموالاة

عقد الرئيس الموريتاني لقاءات مع شخصيات سياسية عدة أخيرا (فرانس برس)

المعارضة تتهم الحكومة بسوء تسيير صندوق كورونا والفساد

تقرير

تبادل رسائل تركية ـ روسية في الميدان

توتر من إدلب إلى شرق الفرات

تشهد مناطق سورية عدة تحديداً في إدلب وشرق الفرات تبادل رسائل عبر الميدان بين تركيا وروسيا

عماد كركص

تتصاعد عمليات تبادل الرسائل بين تركيا وروسيا على الأرض السورية، في الشمال الشرقي والغربي منها، لا سيما بعد حادثة التفجير التي طاولت دورية روسية تركية مشتركة على الطريق الدولي حلب اللاذقية «أم 4» المار من إدلب الثلاثاء الماضي، وأصيب خلالها عدد من الجنود الروس، واتهمت موسكو فصائل متشددة بالوقوف خلفها. وفي حين يبدو أن روسيا نقلت مسرح رسائلها إلى مناطق النفوذ التركي بقصف طاول مدينة الباب شمال حلب، فإن تركيا ردت، على ما يبدو، بقصف نقطة تنسيق للقوات الروسية في محافظة الحسكة شمالي شرق البلاد. وقصفت طائرة مسيرة، ليل الخميس الماضي، نقطة تنسيق بين القوات الروسية و«قوات سورية الديمقراطية» (قسد) في ريف الحسكة الشمالي. وذكرت وكالة «هاوار» الكردية أن طائرة مسيرة، يعتقد أنها تركية، قصفت ناحية الدرباسية، مستهدفة نقطة التنسيق للقوات الروسية الواقعة على طريق الدرباسية - الحسكة، ما أدى إلى إصابة عناصر روس ومن قوات النظام المرافقين لهم.

ونقلت الوكالة عن مصدر مطلع في مدينة الدرباسية قوله إنه أثناء اجتماع قيادات وعناصر من القوات الروسية في نقطة التنسيق، للتحقيق في حادثة القصف التي تعرّضت لها النقطة صباح الخميس، تم استهداف تجمّعهم من قبل طائرة مسيرة، ما أدى إلى إصابة 6 أشخاص، هم 3 من القوات الروسية و3 من عناصر قوات النظام. ويُقرأ القصف على أنه يأتي في إطار الرد التركي على قصف يُعتقد أن مصدره طائرة حربية روسية، شنت غارة ليل الأربعاء الماضي على مدينة الباب شمالي حلب، الواقعة ضمن مناطق النفوذ التركي، بحكم تفاهمات تركية وروسية ودولية. وأوقع القصف مصابين بين المدنيين، في حادثة نادرة بعد سيطرة القوات التركية على المنطقة التي تتواجد فيها الباب.

ويسود التوتر في مناطق انتشار القوات التركية وفصائل «الجيش الوطني» في ريف حلب الشمالي والشرقي في مواجهة قوات النظام و«قوات سورية الديمقراطية»، حيث طلبت القوات التركية من فصائل «الجيش الوطني» رفع جاهزيتها واستنفار عناصرها في منطقة الباب، وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان، الذي أشار إلى أن «الجيش الوطني» عزّز قواته ورفع جاهزيته، وسط تحليق لطائرات حربية في أجواء المنطقة.

وأنتقل التوتر إلى إدلب أمس الجمعة، حيث تجددت الاشتباكات وعمليات القصف بين قوات النظام السوري من جهة، والفصائل المقاتلة، المدعومة من القوات التركية، من جهة أخرى. وقالت مصادر محلية، لـ«العربي الجديد»، إن قوات النظام قصفت فجر أمس مناطق الفطيرة وسفوهن والحلوبي ومحيط البارة بريف إدلب الجنوبي، وقرية العنكاوي بسهل الغاب في ريف حماة الشمالي الغربي. وكانت الفصائل ضمن غرفة عمليات «الفتح المبين»، إلى جانب القوات التركية، قصفت ليل الأربعاء الماضي مواقع لقوات النظام في قرية ميزناز غرب حلب، رداً على قصف تلك القوات بلدة معارة النعسان ومواقع في محيطها شرق مدينة إدلب، وخروقاتها المتكررة لاتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بين الجانبين التركي والروسي في 5 مارس/آذار الماضي.

وفي إطار التحشيد المتبادل لما يعتقد أنها جولة جديدة من القتال في تلك المنطقة، يستمر الجيش التركي بإرسال تعزيزات إلى إدلب، إذ دخل رتل عسكري عبر معبر كفرلوسين الحدودي شمالي إدلب، صباح أمس الجمعة، نحو الأراضي السورية. وتوجهت الآليات التي تحمل تعزيزات عسكرية ولوجستية نحو النقاط التركية المنتشرة في المنطقة، الأمر الذي يرفع عدد الآليات التي دخلت الأراضي السورية منذ بدء وقف إطلاق النار الأخير إلى نحو 4730 آلية، بالإضافة إلى الآف الجنود، وفق «المرصد».

ويشير كل ذلك إلى تداخل في الحسابات الروسية التركية شرق البلاد وغربها، مع ما يربطها بالملف الليبي أيضاً، في حين أن هناك مؤشرات على نية موسكو استئناف العمليات في إدلب، بدعم قوات النظام والمليشيات الإيرانية، بهدف قضم مزيد من المناطق، رداً على توسع سيطرة القوات الحليفة لتركيا في ليبيا، ونيتها البدء بعملية للسيطرة على مدينة سرت، ما يجعل الحسابات التركية الروسية في إدلب وشرق سورية عموماً، تدخل في حزمة واحدة مع الملف الليبي، ومعركة سرت خصوصاً.

ويقول الباحث في «مركز جسور للدراسات» وائل علوان إن «الهدف من التصعيد الروسي هو إيصال رسالة واضحة للجانب التركي، أن الروس بحاجة إلى تنفيذ الاتفاقيات بشكل يضمن مصالح أكبر لموسكو، لا سيما أن روسيا مستاءة بشكل كبير جداً من أثر وتداعيات قانون قيصر، لذلك هي بحاجة الآن إلى فتح الشرايين، المتمثلة بطرق العبور الرئيسية (الترانزيت)، وهي بحاجة كذلك لتخفيف حجم التفاعل مع قانون قيصر فيما يتعلق بالحركة التجارية. وفي جانب متصل تحتاج موسكو لضمان مصالحها على كامل الجغرافيا السورية، وأيضاً في الملف الليبي، الذي يعد ملفاً تفاوضياً بامتياز، وليس ملفاً استراتيجياً بالنسبة لروسيا». وتأتي هذه التطورات بعد نحو أربعة أشهر على إبرام اتفاق موسكو لوقف إطلاق النار في إدلب بين روسيا وتركيا في مارس/ آذار الماضي.

طلبت تركيا من فصائل «الجيش الوطني» رفع جاهزيتها

روسيا بحاجة الآن إلى فتح طرق العبور الرئيسية

يستمر الجيش التركي بإرسال تعزيزات الى إدلب (كرم المصري/Getty)

شرق غرب

قتلى من قوات النظام بتفجير حاجز في القنيطرة

قتل عدد من عناصر المخابرات الجوية التابعة للنظام السوري، أمس الجمعة، نتيجة انفجار استهدف حاجزاً في ريف محافظة القنيطرة. ونقل «تجمع أحرار حوران» عن مصدر محلي قوله إن عدداً من عناصر النظام سقط بين قتيل وجريح جراء انفجار عبوة في حاجز يتبع للمخابرات الجوية. وتأتي العملية بعد 24 ساعة من هجوم مشابه، إذ استُهدف ضابط من قوات النظام في بلدة سعسع بعبوة.

(العربي الجديد)

رفعت الأسد استعان بمستشارين إسرائيليين

ذكر موقع «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلي، أمس الجمعة، أن رفعت الأسد، شقيق رئيس النظام السوري الراحل حافظ الأسد، استعان، خلال محاكمته في فرنسا، بعدد من المستشارين الإسرائيليين، بينهم عضو كنيست سابق في الليكود، ومحاميان، وأحد رؤساء الموساد السابقين. وأوضحت أنه خلال المحاكمة وإلى الآن، استعان الأسد بالمحامي مردخاي تسيفين، والمحامي غيل فيليام غولدنذل، الذي يعمل مستشاراً لشخصية إسرائيلية رفيعة المستوى لم يكشف عن هويتها.

(العربي الجديد)

هجوم سيبراني يستهدف منشآت مياه إسرائيلية

نقلت مواقع إسرائيلية مختلفة عن سلطة المياه في إسرائيل أن منشآت للمياه، إحداها في الجليل، والأخرى في القدس المحتلة، تعرّضت أخيراً لهجوم سيبراني، مشيرة إلى أن الهجومين لم يلحقا أضراراً بالغة وتم إصلاح الخلل الذي لحق بهما. وأوضح موقع صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أمس الجمعة، أن الهجومين استهدفا منشآت لتطهير المياه العادمة التي يتم تكريرها واستخدامها في الري.

(العربي الجديد)

فرنسا تؤجل إصلاح نظام التقاعد

قررت الحكومة الفرنسية، أمس الجمعة، تأجيل إجراء إصلاحات شاملة على نظام التقاعد في البلاد حتى نهاية العام الحالي على الأقل، بسبب الأزمة الاقتصادية التي أحدثتها جائحة كورونا. وقال رئيس الوزراء جان كاستيكس (الصورة)، عقب اجتماع مع اتحادات العمال، إن إصلاح نظام التقاعد «سوف يستكمل»، لكنه أضاف أن الحكومة سوف تمدد المفاوضات حول تفاصيل الخطة على مدى الأشهر المقبلة بدلاً من الدفع باتجاه إتمامها هذا الصيف.

(أسوشييتد برس)

أوكرانيا تطالب روسيا بالاعتراف بإسقاط الطائرة الماليزية

في الذكرى السادسة لتحطم الطائرة الماليزية في منطقة دونباس، شرقي أوكرانيا، جددت وزارة الخارجية الأوكرانية، أمس الجمعة، دعوتها لموسكو للاعتراف بمسؤوليتها عن الحادثة والتعاون مع التحقيق. وأعربت الوزارة عن عزم أوكرانيا على مواصلة التعاون الوطيد مع هولندا وغيرها من الشركاء في مجموعة التحقيق المشتركة بهدف مساءلة المسؤولين، مرحبة بلجوء هولندا إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

(العربي الجديد)

رصد

نذر أزمة بين الرباط ونواكشوط بسبب البوليساريو

لم تكد العلاقات بين الرباط ونواكشوط تخرج من أزمتها الصامتة، حتى عادت إلى مربع التوتر مجدداً، مع تأسيس البرلمان الموريتاني لجنة للصداقة مع جبهة البوليساريو

الرباط ـ **عادل نجدي**

تلوح نذر أزمة جديدة في الأفق بين المغرب وموريتانيا، بعدما أعلن برلمان الجارة الجنوبية، الأربعاء الماضي، تأسيس لجنة للصداقة مع جبهة البوليساريو، يتمثل عدد من الأحزاب الموريتانية، من بينها «التجمع الوطني للإصلاح» (تواصل) الإسلامي.

وعاد الإعلان عن تأسيس لجنة الصداقة مع الجبهة في الجمعية الوطنية (البرلمان)، والتي تضم تمثيلاً عن «الاتحاد من أجل الجمهورية» الحاكم، وأحزاب «تواصل»، و«اتحاد قوى التقدم»، و«الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم»، ليلقي بظلاله على العلاقات بين الرباط ونواكشوط، التي شهدت طيلة العقد الماضي، وحتى مع وصول الرئيس الموريتاني الجديد محمد ولد الغزواني للسلطة، حالة من الفتور والتوتر جراء ارتباطات البوليساريو بالنظام والقوى السياسية لهذا البلد.

وتعيد واقعة تشكيل لجنة الصداقة، التي تضم ستة نواب، وجمعية عامة، انتسب إليها حتى الآن 22 برلمانياً، بهدف دعم وتعزيز العلاقة الموريتانية مع البوليساريو، إلى الأذهان الغضب المغربي الذي أثاره استقبال رئيس «تواصل» محمد محمود ولد سيدي، في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، لمحمد سالم ولد السالك الذي تقدّمه الجبهة على أنه «وزير للخارجية». ومهما كانت دوافع الأحزاب الموريتانية، فإن العلاقات بين البلدين الجارين تكشف، منذ وصول ولد الغزواني إلى الرئاسة، عن استمرار التوتر. ففي الوقت الذي كان فيه عدد من المراقبين يراهنون على أن يحمل وصوله إلى سدة الحكم فرصة لإعادة إطلاق علاقات مغربية موريتانية أكثر متانة، ولا سيما بعد القطيعة التي طبعت العلاقات السياسية بين البلدين في ظل فترة حكم محمد ولد عبد العزيز، فإن العكس هو ما تحقق. ولم تكد العلاقات بين الرباط ونواكشوط تخرج من أزمتها الصامتة، بعد الزيارة الأخيرة لوزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، للعاصمة الموريتانية في 18 فبراير/شباط الماضي، حتى عادت إلى مربع التوتر مجدداً، إثر التصريحات التي أطلقها ولد الغزواني بشأن قضية الصحراء في 6 مارس/آذار الماضي، في الوقت الذي عبّر فيه بوريطة خلال زيارته موريتانيا عن رغبته في «علاقات استثنائية» مع الجارة الجنوبية، قال ولد الغزواني في أول مؤتمر صحافي له منذ انتخابه رئيساً في يونيو/حزيران 2019، إن «موقف موريتانيا من قضية الصحراء لم ولن يتغير، وهو الاعتراف بالجمهورية الصحراوية، لأنه موقف من ثوابت السياسة الخارجية للبلد».

وأضاف «موقفنا ما زال هو نفسه، أي الحياد الذي تبنته موريتانيا، لكنه حياد إيجابي». مع العلم أن العلاقات المغربية الموريتانية، شهدت طوال العقد الماضي حالة فتور، بسبب تباين المواقف حول قضية الصحراء وارتباطات جبهة البوليساريو.

وقبل زيارة وزير الخارجية المغربي لنواكشوط، كان هناك حديث عن أزمة صامتة بين البلدين، على خلفية التصريحات التي كان أدلى بها بوريطة قبل ذلك بأيام في لقاء إلكتروني مع سفراء الخارجية الإسبانية أرانتشا غونزاليز لايا، والتي أكد من خلالها أن علاقات الجوار التي تجمع بلاده مع إسبانيا أفضل من الجزائر وموريتانيا. وما زاد من الشكوك حول سوء العلاقات بين البلدين، إقدام موريتانيا على منع وزير ثقافتها سيدي محمد ولد الغابر، من السفر إلى المغرب للمشاركة في المعرض الدولي للكتاب في الدار البيضاء، في فبراير/شباط الماضي، رغم أن موريتانيا كانت ضيفة الشرف، قبل أن تنفي الحكومة الموريتانية وجود أي توتر بين البلدين، عقب خطوة المنع.

وعاد الرئيس الموريتاني لمعاكسة انتظارات الرباط لتجاوز سوء الفهم في العلاقات بين البلدين، بعد أن وجه رسالة تهنئة إلى زعيم البوليساريو بمناسبة حلول عيد الفطر، وهي الرسالة التي عمدت الجبهة للترويج لها بشكل واسع، بعد أن وصف فيها ولد الغزواني العملية بأنها «رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية». فيما قرأت فيها الرباط «انحيازاً موريتانياً خطيراً للبوليساريو والجزائر، وتراجعاً عما صرح به وزير الخارجية الموريتاني إسماعيل ولد الشيخ أحمد في بداية حكم ولد الغزواني، حين قال، في ندوة صحافية في 7 نوفمبر 2019 بنواكشوط، إن الوقت حان لإنهاء النزاع في الصحراء وإيجاد حل عادل ودائم ومقبول لدى جميع أطراف هذا الصراع، مشيراً إلى أن نزاع الصحراء هو سبب تجميد اتحاد المغرب العربي. ومهما كانت دوافع حوادث معاكسة الجارة الجنوبية للمغرب، التي توالت في الأشهر الماضية، يبقى قرار تأسيس لجنة الصداقة في الجمعية الوطنية الموريتانية، وفق مدير «مركز الصحراء وأفريقيا للدراسات الاستراتيجية» عبد الفتاح الفاتحي غير منسجم مع حتمية التطور الكبير الحاصل في ملف الصحراء.

لم تكد العلاقات بين الرباط ونواكشوط تخرج من أزمتها الصامتة، حتى عادت إلى مربع التوتر مجدداً، مع تأسيس البرلمان الموريتاني لجنة للصداقة مع جبهة البوليساريو

طبعت القطيعة العلاقات خلال عهد ولد عبد العزيز

خاص

رهان القاهرة على واشنطن بلا ضمانات حقيقية واستمرار التباعد في المواقف مع إثيوبيا

أزمة سد النهضة بلا حلول

أمام التباعد الكبير في وجهات النظر ومواصلة إثيوبيا سياسة إهدار الوقت في المفاوضات الثلاثية مع مصر والسودان و تعنتها بشأن أزمة سد النهضة، تعوّل مصر على دور أميركي لحسم القضية. مع العلم أن واشنطن لم تتمكن إلى الآن من ممارسة ضغوط ذات جدوى على أديس أبابا لحل الأزمة أو دفعها إلى التوصل لاتفاق شامل

تضمينات بأن العلاقة بين السيسي وترامب سيكون لها أثر

مخاوف من لجوء إثيوبيا إلى التحكم في مياه النيل مستقبلاً

القاهرة ـ العربي الجديد

تمضي مفاوضات قواعد ملء وتشغيل سد النهضة بين مصر وإثيوبيا والسودان من تعثر إلى فشل إلى خلاف كامل في وجهات النظر. وبينما تستهلك أديس أبابا هذه المسيرة في التلاعب سياسياً وإعلامياً بمصر تحديداً، يتضح أنّ النظام المصري يضع كل رهانه على الحسم الأميركي للقضية، على الرغم مما أظهرته واشنطن في الأشهر الماضية من عجزها عن تحقيق اختراق كبير في الملف، وإجبار إثيوبيا على التفاوض الجاد وصولاً إلى اتفاق يراعي شواغل جميع الأطراف، الأمر الذي ينعكس على المسار التفاوضي بالانسداد، ويعقد الأمور أكثر على الوفد المفاوض المصري بشقيه الفني والقانوني. وتكشف مصادر فنية حكومية ودبلوماسية مصرية واسعة الأطلاع على مجريات التفاوض، لـ«العربي الجديد»، أنّ وزارتي الري والخارجية تتلقيان باستمرار رسائل طمأنة من جهاز المخابرات العامة والدوائر اللصيقة برئاسة الجمهورية بأنّ الموقف المصري الفعلي في القضية قوي، وأنّ العلاقة بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ونظيره الأميركي دونالد ترامب سيكون لها أثر إيجابي في التوقيت الحاسم من القضية، وكذلك أنّ الاتصالات الجارية مع الروس والفرنسيين وحتى الصينيين تؤكد عدم قبول أي من تلك الدول إيقاع الضرر بمصر.

وتوضح المصادر أنه على الرغم من كون الطمأنة السياسية من قبل تلك الدول أمر إيجابي بحد ذاته، لكن المقلق أن هذا الأمر لا يتطور في الواقع إلى ممارسة ضغوط ذات جدوى على الإثيوبيين الذين يخرجون من كل جولة تفاوض كما دخلوها، بالإصرار نفسه على رفض جميع المقترحات المصرية والسودانية الوسيطة. الأمر الذي يجعل المفاوضين يشككون في تلك التطمينات، خصوصاً بعد تعثر المساعي المصرية لدى مجلس الأمن لإلزام إثيوبيا بالتوصل إلى اتفاق ملزم والامتناع عن الملء المبكر قبل ذلك، وكذلك عدم قدرة مصر حتى الآن على استصدار بيان رئاسي أو حتى إعلامي من المجلس بهذا الشأن. وعن الموقف الفني الحالي للمفاوضات ولتفكيك الغموض حول ملء السد؛ قالت المصادر الفنية إنه في الوقت الحالي تتجمع كمية من المياه ربما تزيد على 3 مليارات متر مكعب خلف سد النهضة، لكن لا يمكن القول إنّ إثيوبيا بدأت الملء إلا بعد معالجتها بشكل تام لحوض السد لجعله قادراً على استيعاب تلك الكميات من المياه، وكذلك تشغيل القناة الواصلة بين سد النهضة وسد السرج (الاحتياطي) لتمرير المياه الزائدة عن استيعاب حوض السد الرئيسي في المرحلة الحالية، وكل هذا لم يحدث حتى الآن.

ورجحت المصادر أن تكون إثيوبيا قادرة على اتخاذ هذه الإجراءات خلال فترة تتراوح بين أسبوعين وشهر، مشيرةً إلى أنّ الأداء الإعلامي الإثيوبي سواء كان موجهاً للداخل أو الخارج يريد تكريس رؤية سيادية خالصة للسدّ باعتباره مشروعاً خاصاً لا قضية خلافية مع دولتين ستتضرران منه.

وتشرح المصادر أنّ المشكلة الحقيقية في الملء الأول المبكر للسدّ، لن تكون في فداحة الأثر السلبي على مصر من حيث تقليل كميات المياه الواصلة إلى بحيرة ناصر، ذلك لأنّ إجمالي المياه التي سيتم تخزينها خلال فترة الملء الأول وهي 4,9 مليارات متر مكعب قد تم بالفعل أخذ الاحتياطات اللازمة لتعويضها لمدة عام. وتوضح المصادر أنّ الأثر السلبي الحقيقي هو أن إثيوبيا ستتشجع على التحكم في مياه النيل مستقبلاً، من دون ضابط أو رادع، متخذة من سابقة ملئها السد بقرار سيادي حجة للخروج عن أي اتفاق يمكن إبرامه مع مصر والسودان، وإقدامها على تغيير نسب التدفق ومعدلات التشغيل بين فترة وأخرى، أخذاً في الاعتبار استنادها الدائم لاتفاق المبادئ الموقع بين الدول الثلاث في مارس/آذار 2015، الذي يجيز لها إعادة ضبط القواعد من وقت لآخر.

وتستطرد المصادر الفنية المصرية في شرحها موضحةً أنّ الرهان المصري على أميركا أيضاً لا يضمنه شيء، لأنّ الأخيرة من أقل الدول مساعدة لإثيوبيا في مشروع السد وتأثيراً عليها في هذا الإطار. أمّا الدول الأكثر مساعدة لها اليوم واستفادة من السد غداً، مثل الصين وفرنسا وإيطاليا وألمانيا، فهي ما زالت مقتنعة إلى حدّ كبير بالمصفوفات الإثيوبية التي ترعم عدم إيقاع أي أضرار بمصر في أي مرحلة من مراحل ملء وتشغيل السد. وذلك على النقيض تماماً من المصفوفات والتقارير الفنية المصرية، التي لا تتحدث فقط عن خروج الآف الأفدنة من الرقعة الزراعية على مراحل، ربما تبدأ في العام بعد المقبل، ولكن أيضاً عن المصروفات الضخمة التي يتحتم على مصر أن تنفقها في المستقبل البعيد لتحسين الظروف البيئية للمياه، وتحسين جودتها وجعلها صالحة للشرب، بالنظر للتوسع الكبير الذي سيطرأ على استخدامها للأغراض الزراعية والصناعية والتنموية في كل من إثيوبيا والسودان.

وقبل كل هذه الاعتبارات الفنية والبيئية والاقتصادية؛ سيكون لسد النهضة حال تشغيله بمعزل عن الإرادة أو حتى المراقبة المصرية، تأثير خطير على الموقف الاستراتيجي لمصر، بوضعها تحت رحمة إثيوبيا. وهو ما عبر عنه جميع المراقبين وحتى المسؤولين الحكوميين المصريين سراراً، خصوصاً أنّ التقديرات المصرية والسودانية تتفق على أنه لا يمكن قبول الرواية الإثيوبية الدائمة بأنّ سد النهضة يهدف في الأساس لتوليد الكهرباء وحسب، إذ إنّ ضخامة هذا السد لن تسمح له فقط بالإسهام في تحقيق نهضة غير مسبوقة للزراعة في إثيوبيا على مدار تاريخها، بل أيضاً سيسمح لأديس أبابا بممارسة ضغوط استراتيجية على السودان ومصر سيصعب التعامل معها مستقبلاً، وقد يكون السد منفذاً لممارسة قوى أخرى لتلك الضغوط من خلال أديس أبابا، وكذلك الإسهام في تحويل الأخيرة إلى مركز الثقل السياسي الرئيسي بمنطقة شرق أفريقيا. فضلاً عن زيادة فرص منافستها لمصر على اجتذاب المشروعات التنموية من المستثمرين بمختلف دول العالم، والذين كانوا يفضلون مصر بسبب أفضليتها اللوجستية والمرافقية قياساً ببقاي دول المنطقة.

وأمس الجمعة، تلقى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي اتصالاً هاتفياً من رئيس جنوب أفريقيا والاتحاد الأفريقي سيريل رامافوزا، تباحثا خلاله بمستجدات المفاوضات الثلاثية بشأن سدّ النهضة. وأكد السيسي، بحسب بيان رسمي صدر عن الرئاسة المصرية، رفض مصر لأي عمل أحادي وتمسكها بحتمية التوصل إلى اتفاق قانوني شامل.

تقول إثيوبيا إن السد لن يضر بمصر أو السودان (ياسوهوشي شيبا/فرانس برس)

قمة افريقية مصغرة الثلاثاء

تعقد القمة الافريقية المصغرة للتداول حول سدّ النهضة يوم الثلاثاء المقبل، وفق ما اكد وزير الري والموارد المائية السوداني ياسر عباس. وكتب عباس، في تغريدة عبر موقع «تويتر» امس الجمعة، انّ السودان تلقّى دعوة من جنوب افريقيا، الرئيس الحالي للاتحاد الافريقي، للمشاركة في القمة المصغرة بشأن سد النهضة في 21 يوليو/ تموز الحالي. وقال عباس «تتطلع للمشاركة في القمة بغرض التوصل إلى اتفاق حول ملء و تشغيل سد النهضة».

متابعة

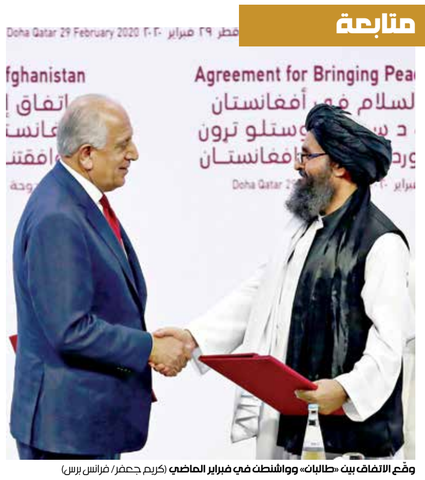

وقّع الاتفاق بين «طالبان» وواشنطن في فبراير الماضي (كريم جعفر/ فرانس برس)

«طالبان» تتهم واشنطن بخرق اتفاق الدوحة

كابول ـ صبغة الله صابر

اتهمت حركة «طالبان»، مرة أخرى، الولايات المتحدة الأميركية بخرق اتفاق الدوحة، وذلك من خلال استهدافها مراكز الحركة في ثلاثة أقاليم جنوبي أفغانستان، بينما أفرجت الحكومة الأفغانية عن 50 من أسرى الحركة.

وقال المتحدث باسم المكتب السياسي لـ«طالبان» في الدوحة سهيل شاهين، في تغريدة له على حسابه في «تويتر» ليل الخميس الجمعة، إن القوات الأميركية استهدفت بطائرات من دون طيار مواقع «طالبان» في كل من أقاليم غزنة وهلمند وزابل، معتبراً ذلك خرقاً لاتفاق الدوحة. كذلك أكد شاهين أن الحركة تدين الخطوة بشدة، وتعتبرها أمراً غير مقبول.

ولم يعط شاهين مزيداً من المعلومات حول الغارات الأميركية على مسلحي الحركة، ولا عن الخسائر. كذلك لم تعلق الحكومة الأفغانية ولا القوات الأميركية المتمركزة في أفغانستان إلى الآن.

في المقابل، اتهم أكثر من مسؤول أميركي، خلال الأيام الماضية، حركة «طالبان» بخرق الاتفاق، منهم المبعوث الخاص للمصالحة الأفغانية زلماي خليل زاد، وقائد القيادة المركزية الأميركية الجنرال كينيث ماكينزي. وأكد ماكينزي، في حوار له مع «صوت أميركا»، أن «حركة «طالبان» إذا كانت تريد فعلاً أن تخرج جميع القوات الأجنبية من أفغانستان فعليها الالتزام باتفاق الدوحة والوفاء بما قطعته على نفسها من التزامات».

يذكر أن «طالبان» وأميركا وقعتا في 29 فبراير/ شباط الماضي، في العاصمة القطرية الدوحة، اتفاقاً يمهد، وفق جدول زمني، لانسحاب القوات الأميركية من أفغانستان تدريجياً، مقابل تعهّدات من الحركة. في غضون ذلك، أعلن الجيش الأفغاني مقتل 28 عنصراً من «طالبان» في كل من إقليمي غزنة وبكتيا جنوبي البلاد. وقال فيلق العاصفة في الجنوب، في بيان، إن «مسلحي «طالبان» هاجموا مراكز أمنية في كل من منطقة أسفندي التابعة لمدينة غزنية وفي مديرية خوجياني مراكز الجيش، وواجهوا مقاومة شرسة من قبل قوات الجيش، أدت إلى مقتل عشرة مهاجمين، مؤكداً أن «قوات الجيش لم يلحقها أي أذى في الهجوم».

كذلك أكد الفيلق، في بيان ثان له، أن مسلحي الحركة أيضاً هاجموا مراكز الجيش في مديريات سمكني، واحمد آباد، ووزي زدران، ودارت اشتباكات عنيفة بين الطرفين أدت إلى مقتل 18 مهاجماً وإصابة آخرين، مؤكداً أن اثنين من عناصر الجيش أيضا أصيبا بجراح خلال المعارك.

إلى ذلك، أعلن مكتب مستشار الأمن القومي الأفغاني حمد الله محب الإفراج عن 50 أسيراً لـ«طالبان».

وقال المكتب، في بيان، إن الخطوة أتت ضمن تبادل الأسرى بين الحكومة والحركة، وإن هؤلاء غير الـ600 الذين رفضت الحكومة الإفراج عنهم بحجة أن عليهم قضايا جنائية مرتبطة بدعاوى مواطنين آخرين. وسبق أن أعلنت الحكومة الإفراج عن 4400 أسير لـ«طالبان»، ورفضت الإفراج عن الـ600 بحجة قضايا جنائية، مطالبة «طالبان» بإرسال قائمة جديدة.

ولم يعلم بعد وفق أي قائمة تم الإفراج عن 50 أسيراً مجدداً، وما إذا كانت «طالبان» قد أرسلت لائحة جديدة. ويعد ملف الأسرى حاسماً لدفع عملية المصالحة الأفغانية - الأفغانية.

شرق غرب

رئيس وزراء مالي يعتذر عن تجاوزات الأمن

اعتذر رئيس الوزراء المالي، بوبو سيسي، عما وصفها بتجاوزات ارتكبتها قوات الأمن التي فتحت النار الأسبوع الماضي على متظاهرين مناهضين للحكومة، لكنه رفض مطالب المعارضة باستقالة الرئيس إبراهيم أبو بكر كيتا. وقال سيسي في مقابلة مع تلفزيون «فرنسا 24»، تم بثها مساء الخميس: «للأسف حدثت تجاوزات. إنه أمر محزن للغاية، نعتذر عن ذلك»، مضيفاً أنّ الادعاء فتح تحقيقاً في أعمال العنف.

(رويترز)

بوتين يأمر بإجراء مناورات عسكرية مفاجئة

أمر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أمس الجمعة، بإجراء تدريبات عسكرية لم تكن مقررة مسبقاً، يشارك فيها 150 ألف عنصر ومئات الطائرات والسفن. وأفاد وزير الدفاع سيرغي شويغو (الصورة) في بيان بأنه «تماشياً مع قرار القائد الأعلى للقوات المسلحة الروسية، تجرى تدريبات مفاجئة من قبل القوات في المنطقتين العسكريتين الجنوبية والغربية». وأوضح أن التدريبات تهدف لاختبار جهوزية الجيش

الروسي لضمان «الأمن في جنوب غرب روسيا حيث لا يزال الإرهاب يشكّل تهديداً خطيراً» والتحضير لمناورات «القوقاز-2020» العسكرية في سبتمبر المقبل.

(فرانس برس)

... وأوكرانيا ترد بتدريبات

قال وزير الدفاع الأوكراني أندري تاران للبرلمان، أمس الجمعة، إن بلاده ستجري تدريبات عسكرية وتأمل في أن ينضم إليها شركاءها في «حلف شمال الأطلسي»، رداً على مناورات تعتزم روسيا إجراءها في منطقة القوقاز، ولضمان الاستعداد لأي تصعيد محتمل على حدودها الشرقية. وأوضح تاران أنّ التدريبات العسكرية ستشمل إطلاق قذائف مضادة للطائرات وستجرى في نهاية سبتمبر/ أيلول المقبل في جنوب البلاد.

(رويترز)

منع اليكسي نافالني من مغادرة موسكو

قال المعارض الروسي البارز اليكسي نافالني (الصورة)، أمس الجمعة، إنّ السلطات منعته من

مغادرة موسكو أثناء التحقيق معه بتهمة التشهير. واستدعى المحققون نافالني لاستجوابه أمس في قضية جنائية بدأت الشهر الماضي، واتهم فيها بتشويه سمعة محارب روسي قديم. يأتي ذلك فيما نفذت الشرطة الروسية أمس عملية مداهمة جديدة لمكاتب نافالني بجنوب موسكو، بحسب ما أظهر مقطع فيديو نشره الكسندر غولوفاش، أحد محامي منظمة نافالني «صندوق مكافحة الفساد».

(رويترز، فرانس برس)

الكرملين ينفي التدخل في الانتخابات البريطانية

رفض الكرملين، أمس الجمعة، مزاعم التدخل في الانتخابات البريطانية عام 2019. وقال المتحدث باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، للصحافيين: «ننفي باستمرار وبشكل قاطع أي تدخل للاتحاد الروسي في انتخابات أي دولة بما في ذلك المملكة المتحدة». واتهمت الحكومة البريطانية يوم الخميس «جهات روسية» بالسعي للتدخل في الانتخابات العامة الأخيرة.

(أسوشييتد برس)

قضية

أرمينيا وأذربيجان... أخطر تصعيد منذ 2016

في الوقت الذي ينذر فيه اندلاع الاشتباكات بين أرمينيا وأذربيجان، بعيداً عن المناطق المحتلة وإقليم ناغورني قره باخ المتنازع عليه، بتوسع رقعة الحرب بين البلدين، فإنه من المرجح ان تكثف موسكو جهودها من أجل المحافظة على الاستقرار في «حديقتها الخلفية»

سامر إلياس

في أخطر تصعيد منذ ربيع 2016 عندما كادت الاشتباكات الدامية بسبب إقليم ناغورني قره باخ المتنازع عليه بين أرمينيا وأذربيجان أن تشعل حرباً، تبادلت بريفان وباكو في الساعات الماضية التهديدات باستهداف مواقع استراتيجية حساسة في البلدين، الداخلين في حالة حرب منذ تسعينيات القرن الماضي. وبعد هدنة هشة، تجدد القصف الخميس الماضي على المناطق الحدودية الشمالية بين البلدين، على مقربة من خطوط نقل رئيسة للنفط والغاز من منطقة بحر قزوين إلى تركيا وجنوب أوروبا. وفي حين تتواصل الضغوط الداخلية على الحكومة الأذربيجانية للردّ بقوة بعد مقتل 11 عسكرياً، بينهم جنرال وكولونيل بالإضافة إلى مدني، برز إلى العلن تباين كبير في مواقف تركيا وروسيا، ما يزيد حجم الملفات الخلافية بين البلدين المصطفين في خنادق متقابلة في ليبيا وسورية وأوكرانيا.

وبدأت الموجة الجديدة من القتال يوم الأحد الماضي، وتبادل الطرفان الاتهامات بخرق وقف إطلاق النار وافتعال التصعيد. وذكرت بريفان أن سيارة عسكرية أذربيجانية تقدمت نحو مواقع لجنود أرمن أطلقوا عبارات تحذيرية، خرج بعدها الطاقم الأذربيجاني من السيارة وعاد أدراجه نحو الجهة الثانية من الحدود، وبعد ساعة استهدفت المدفعية الأذربيجانية الأراضي الأرمنية. وفي المقابل، تؤكد باكو أن الجانب الأرمني هو من بدأ القصف المدفعي بطريقة «خشنة ومن دون أي سبب» في خرق لنظام وقف إطلاق النار. ويمثل التصعيد الحالي أول اختبار جدي لقدرة رئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان، الذي صعد إلى الحكم بعد ثورة مخملية في 2018، في السيطرة على الجيش والدخول في مفاوضات أكثر جدية لحل النزاع المتواصل منذ 30 سنة بسبب إقليم ناغورني قره باخ. ويشير الدكتور في العلوم السياسية رولاند بيجاموف إلى صعوبة حل النزاع الذي بدأ منذ 1988، منذ قرار برلمان الإقليم الانفصال عن أذربيجان. ويوضح، في اتصال مع «العربي الجديد»، أن «الصعوبة تكمن في وجود تناقض بين ميدانين في القانون الدولي، الأول عن حق الشعوب في تقرير مصيرها والثاني عن وحدة وسلامة أراضي الدول وضمان عدم تجاوز حدودها. ومعروف أن الحدود بين جمهوريات الاتحاد السوفييتي لم تكن تعني الكثير، ولكن بعد انهياره وبروز رغبة لدى بعض الشعوب بالاستقلال في دول منفصلة برزت المشكلات، كما حدث في حالة ناغورني قره باخ».

وينذر اندلاع الاشتباكات، بعيداً عن المناطق المحتلة والإقليم المتنازع عليه، بتوسع رقعة الحرب بين البلدين، خصوصاً أن ترسيم الحدود لم ينجز بسبب الصراع الذي بدأ فور تفكك الاتحاد السوفييتي. وفي سابقة منذ 1994، هددت أرمينيا باستهداف سد ميغاجيرفسك المشيد على نهر كور في العام 1950. ورداً على احتمال توجيه أي ضربة للبنية التحتية في بلاده، قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأذربيجانية العقيد واقف دارغاخلي «على الجانب الأرمني ألا ينسى أن أحدث الأنظمة الصاروخية المتوفرة لدى جيشنا قادرة على ضرب محطة ميتسامور للطاقة الذرية بدقة عالية، ما قد يتسبب في مأساة كبيرة لأرمينيا».

معتبراً أن «تضاريس الموقع الذي بني عليه السد، وأعمال تقوية الأساسات، وأجهزة الدفاع الجوي المتطورة، لا يمكن أن تسمح بتوجيه ضربة لهذا الموقع الاستراتيجي». وفي وقت لاحق، نفى الناطق الرسمي باسم وزارة الدفاع الأرمنية ارتسيرون رولاند بيجاموف إلى صعوبة حل النزاع الذي بدأ منذ 1988، منذ قرار برلمان الإقليم الانفصال عن أذربيجان. ويوضح، في اتصال مع «العربي الجديد»، أن «الصعوبة تكمن في وجود تناقض بين ميدانين في القانون الدولي، الأول عن حق الشعوب في تقرير مصيرها والثاني عن وحدة وسلامة أراضي الدول وضمان عدم تجاوز حدودها. ومعروف أن الحدود بين جمهوريات الاتحاد السوفييتي لم تكن تعني الكثير، ولكن بعد انهياره وبروز رغبة لدى بعض الشعوب بالاستقلال في دول منفصلة برزت المشكلات، كما حدث في حالة ناغورني قره باخ».

وينذر اندلاع الاشتباكات، بعيداً عن المناطق المحتلة والإقليم المتنازع عليه، بتوسع رقعة الحرب بين البلدين، خصوصاً أن ترسيم الحدود لم ينجز بسبب الصراع الذي بدأ فور تفكك الاتحاد السوفييتي. وفي سابقة منذ 1994، هددت أرمينيا باستهداف سد ميغاجيرفسك المشيد على نهر كور في العام 1950. ورداً على احتمال توجيه أي ضربة للبنية التحتية في بلاده، قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأذربيجانية العقيد وافق دارغاخلي «على الجانب الأرمني ألا ينسى أن أحدث الأنظمة الصاروخية المتوفرة لدى جيشنا قادرة على ضرب محطة ميتسامور للطاقة الذرية بدقة عالية، ما قد يتسبب في مأساة كبيرة لأرمينيا».

هددت أذربيجان باستهداف محطة ميتسامور للطاقة الذرية

يقلل خبراء من إمكانية شنّ أذربيجان عملية عسكرية واسعة

ظل أزمة ديمغرافية حادة، وهبوط مستوى المعيشة وتراجع الاقتصاد، الضعيف أصلاً، بعد انتشار فيروس كورونا، ربما تكون ملجأ للنخب الحاكمة في تحويل الانتباه إلى العدو الخارجي لتجنب الاضطرابات الداخلية. وذات الأمر قد ينطبق على أذربيجان بعد تراجع الدخل من النفط والغاز كثيراً منذ بداية العام الحالي، وهبوط أعداد السياح، رغم أن الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف أكد، في تصريحات بداية الشهر الحالي، أن الأوضاع الاقتصادية جيدة، وأن بلاده، التي بنت موازنتها على 55 دولاراً للبرميل، تستطيع الوفاء بجميع التزاماتها الاجتماعية حتى لو تراجع سعر البرميل إلى 14 دولاراً.

ورغم أن ميزان القوى العسكري يرجح بقوة لصالح أذربيجان، التي طورت جيشها واقتنت أسلحة حديثة من روسيا وتركيا وإسرائيل، مستغلة طفرة ارتفاع أسعار النفط في العقدين الأخيرين، يقلل خبراء من إمكانية شنّ أذربيجان عملية عسكرية واسعة، نظراً لأن أرمينيا عضو في منظمة معاهدة الأمن الجماعي التي أسستها روسيا في 2002 (حلف سياسي عسكري يضم روسيا وأرمينيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان). وبمقتضى المعاهدة، تجب مساعدة أي دولة تتعرض لاعتداء خارجي. وحتى الآن، فقد دعت المنظمة إلى ضبط النفس، فيما لم تطلب أرمينيا المساعدة، نظراً لأن حجم العمليات العسكرية ليس كبيراً ولا يشكل خطراً كبيراً، حسب مسؤولين في يريفان.

وتستضيف أرمينيا القاعدة العسكرية الروسية الوحيدة في جنوب القوقاز، ما يشكل ضمانة، حسب خبراء، لمنع هجوم أذربيجاني واسع. وعلى عكس تحركها السريع في 2016، وإيفاد مسؤولين رفيعي المستوى للوساطة بين البلدين، اكتفت روسيا ببيان عن وزارة الخارجية دعت فيه إلى ضبط النفس، وأعربت عن استعدادها للوساطة بين الطرفين لإعادة الاستقرار، وأجرت لقاءات مع سفيري البلدين لديها لمناقشة الأوضاع. وفي المقابل، أعربت تركيا عن دعمها بقوة لأذربيجان. وأكد الرئيس رجب طيب أردوغان أن أنقرة لن تتردد في «التصدي للهجوم على حقوق وأراضي أذربيجان». ولاحقاً، قال وزير الدفاع التركي خلوصي أكار إن «القوات المسلحة مستعدة لمساعدة أذربيجان من مبدأ شعب واحد في بلدين». وبعد فشل الهدنة والانتقال إلى تهديدات باستهداف البنى التحتية الاستراتيجية في البلدين، فإنه من المرجح أن تكثف موسكو جهودها من أجل تطويق الخلاف والمحافظة على الاستقرار في «حديقتها الخلفية». ورغم عدم تطابق المصالح والمواقف بين روسيا وتركيا في الأزمة الحالية، يرجح بيجاموف أن يتوصل الطرفان، عبر اتصال على أعلى المستويات بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين وأردوغان، إلى حلول تضمن عدم حدوث صدام مباشر بينهما في تكرار لتجربة ليبيا وسورية، مشدداً على أن «روسيا لن تغامر بعلاقاتها مع أذربيجان وتركيا وتذهب إلى حرب مفتوحة معهما دفاعاً عن أرمينيا، وفي الوقت ذاته ستواصل دورها السابق لمنع التصعيد. وقد تكثف جهودها للبحث عن حل يضمن الاستقرار ويثبت مواقعها في هذه المنطقة الحيوية».

اندلعت الاشتباكات بعيداً عن ناغورني قره باخ (عزيز كاريموف/Getty)

يكشف تقرير إسرائيلي نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت» أمس الجمعة، كيف سعت إسرائيل لإحباط المشروع النووي الإيراني، منذ تسعينيات القرن الماضي عندما كان إسحاق رابين رئيساً للوزراء، وكذلك الاستراتيجية التي اعتمدتها في هذا الإطار

تقرير يكشف استراتيجية منع المشروع منذ التسعينيات

هكذا سعت إسرائيل لإحباط النووي الإيراني

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

كشف تقرير موسّع نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت» أمس الجمعة في ملحقها الأسبوعي، وأعده الخبير في الشؤون الاستخباراتية، رونين بيرغمان، الأسس الرئيسية في سياسة إسرائيل لإحباط مشروع الذرة الإيراني، معتبراً أنّ تصريحات وزير الأمن الإسرائيلي، بني غانتس، ووزير الخارجية غابي أشكنازي، حول التفجيرات التي وقعت في مفاعل نطنز في محافظة أصفهان بوسط إيران أخيراً، تركت شكاً ضعيفاً في هوية الطرف المعني بضرب الجهد النووي الإيراني بشكل كبير، لافتاً إلى قول أشكنازي: «ما نفعله لمنع إيران نووية هو أمر يفضل عدم الحديث عنه».

ويكشف التقرير أنّ «أول من التفت إلى خطورة المشروع الإيراني، وشخّص بدء طهران التوجه نحو حيازة سلاح نووي هو رئيس الحكومة الأسبق إسحاق رابين في العام 1993، مع بدء إيران العمل على هذا المشروع بالاعتماد على مدير مشروع الذرة لباكستان، عبد القدير خان». وقال بيرغمان إنّ رابين هو من وضع الملف النووي الإيراني على سلم أولويات الأمن والاستخبارات في إسرائيل، فيما حوّل بنيامين نتنياهو الذي انتخب بعد اغتيال رابين، الملف النووي الإيراني إلى الموضوع الرئيسي على جدول الأعمال.

ويلفت التقرير إلى أنّ التحول الرئيسي في هذا السياق بدأ في عهد حكومة أرييل شارون، بعد أن عين الأخير مئير داغان رئيساً للموساد عام 2002، وإقراره إصلاحات وتغييرات تنظيمية وهيكلية في عمل الموساد وفي تحديد المهام الملقاة على عاتقة، بما في ذلك نقل العمليات إلى داخل الدول البعيدة، خصوصاً بعد أن كشفت مجموعات «مجاهدي خلق» الإيرانية المعارضة لوكالة المخابرات الأميركية حقيقة وجود مفاعل نطنز في أواخر العام 2002.

وخلافاً للتصريحات الإسرائيلية المختلفة التي تروّج للخيار العسكري ضدّ المشروع النووي الإيراني، تكشف الصحيفة أنّ شارون كان من قرر عدم الاتجاه لهذا الخيار في ذلك العام، وتبنى عام 2004 خطة رئيس الموساد داغان لضرب المشروع الإيراني من خلال عمليات سرية مختلفة، ووضع استراتيجية انطلقت من أنّ القرار بتطوير سلاح نووي في إيران هو بالأساس قرار سياسي، إذ إنه فقط من خلال تغيير النظام أو احتلال إيران يمكن إغلاق هذا المشروع. وبما أن الولايات المتحدة الأميركية لم تكن معنية بهذا الخيار، فقد تقرر أنّ الخيار الوحيد المتبقي أمام إسرائيل هو إقناع القيادات السياسية في إيران بعدم جدوى المضي قدماً في مشروعها النووي، وحتى يتحقق ذلك ينبغي مواصلة العمل بكل ما هو متاح لضرب هذا المشروع.

نتنياهو متحدثاً عن المشروع النووي الإيراني في الأمم المتحدة عام 2012 (دون إيميريت/فرانس برس)

وقد وضع الموساد خمسة أسس لاستراتيجية منع المشروع النووي الإيراني وهي: إحباط سياسي عبر ضغوط دولية، إحباط سياسي داخلي عبر تشجيع جماعات المعارضة للوقوف ضد النظام، إحباط اقتصادي من خلال منظومة عقوبات دولية تؤدي إلى انهيار الاقتصاد الإيراني، إحباط ذكي في إشارة للعمليات السرية، وإحباط عنيف.

لتنفيذ هذه الاستراتيجية، قام رئيس الموساد مئير داغان بانقلاب جديد على تقاليد الموساد وعقيدته العملياتية، ووافق للمرة الأولى على التعاون مع أجهزة أجنبية، خلافاً للعقيدة التي كان أرساها رئيس الموساد الأسبق مئير عميت في ستينيات القرن الماضي، وبضمن ذلك موافقة الموساد على تبادل معلومات مع أجهزة أجنبية وتزويدها بمعلومات مهمة. وتوضح هذا التغيير تصريحات نتنياهو في العامين الماضيين في أكثر من مناسبة عن «المعلومات القيّمة» التي سلمها الموساد لأجهزة استخبارات غربية، بما فيها الفرنسية والأميركية، والتي ساعدت إما في الوصول إلى جماعات من تنظيم «داعش»، أو إحباط عمليات كان مخططا لها على الأراضي الأجنبية.

وفي هذا السياق، يكشف التقرير عن قيام الموساد بالاستعانة بعناصر أجنبية لتنفيذ عمليات، كما حدث في لبنان عند تجنيد عناصر شيعية ومسيحية وسنية، عبر استغلال الحروب الداخلية والتوتر بين هذه الجهات خلال الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 وبعده، بما في ذلك خلال حكومة شارون بين عامي 2002 و2004، إذ جنّد الموساد عملاء من داخل لبنان لتنفيذ عمليات تصفية في هذا البلد، بدءاً بتصفية قيادات رفيعة في «حزب الله» ممن كانوا على علاقة بجماعات فلسطينية وقاموا بتدريبها خلال الانتفاضة الثانية التي اندلعت في سبتمبر/أيلول عام 2000. من هنا، كان الطريق مفتوحاً لاعتماد الأسلوب نفسه ضدّ إيران ومشروعها النووي، عبر البحث عن عملاء من داخل إيران نفسها.

> رابين هو أول من التفت إلى خطورة المشروع الإيراني

ويشير التقرير إلى العمليات الأولى التي وقعت في العام 2008، بعد بدء التعاون الأميركي مع الرؤية الإسرائيلية، من خلال سلسلة عمليات قرصنة إلكترونية وزرع فيروس ذكي ألحق ضرراً بالغاً في خطة الذرة الإيرانية، ناهيك عن تعزيز التعاون بين الموساد والولايات المتحدة في سلسلة من الهجمات والعمليات التي هدفت لإتلاف المعدات والأجهزة التي كانت إيران تشتريها لمشروعها النووي من مختلف أنحاء العالم. إلى ذلك، يشير تقرير بيرغمان، وإن كان يعتمد الأسلوب الإسرائيلي المعجوج المتبع بالصحف الإسرائيلية تحت تعبير «وفق تقارير أجنبية»، أو «إذا صحت التقارير الأجنبية»، إلى مشروع تصفية وقتل علماء الذرة الإيرانيين، على الرغم من أن ذلك أمر مخالف للقانون الأميركي، وعليه فإنّ الولايات المتحدة لم ترغب بمعرفة التفاصيل ولم توجه أي أسئلة أو استفسارات بهذا الشأن. ويضيف بيرغمان أنّ رئيس الموساد الأسبق مايكل هايدن أبلغه أنّ الولايات المتحدة «لم ترغب بالمعرفة لا تلميحاً ولا عبر الابتسامات الهازئة» التي تؤكد العمليات.

ويصل رونين بيرغمان إلى القول إنّ الموساد أعد قائمة بأسماء علماء الذرة الإيرانيين، وأنه بدءاً من العام 2007 وصاعداً، تمّ محو «الأسماء من القائمة»، في إشارة لاغتيال أصحابها. ومن بين هؤلاء أردشير حسين فار الذي توفي في 14 يناير/كانون الثاني عام 2007 في ظروف غامضة في مصنع يورانيوم في أصفهان. وفي 12 يناير 2010 قتل العالم النووي الإيراني مسعود محمدي بعد تفجير دراجة بخارية مفخخة قرب منزله في طهران، وقد اتهمت إيران الموساد الإسرائيلي بالمسؤولية عن العملية. وقد اعترف مواطن إيراني لاحقاً يدعى مجيد جمال باشي، أنه تم تجنيده من قبل الموساد وتدريبه في مقر للأخير على طريق تل أبيب القدس، على تركيب قنابل مفخخة مقابل 120 ألف دولار.

وقد زاد الموساد في العمليات اللاحقة من مستوى المخاطرة والمجازفة، من خلال إيهام المجندين بأنهم يعملون لصالح جهة أخرى غير الموساد.

وفي 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2010، نفّذ الموساد عملية اغتيال مزدوجة في قلب العاصمة طهران استهدفت إحداها العالم الإيراني مجيد شهرياري، والثانية فريدو عباسي ديواني. وفيما قتل شهرياري، فإنّ العبوة التي انفجرت في سيارة ديواني أدت فقط لإصابته بجروح. وشكلت هذه الفترة تركيزاً من الموساد على إخافة ودب الرعب في قلوب العلماء الإيرانيين الذين يعملون في مشروع الذرة الإيراني. وفي 23 يوليو/تموز عام 2011، تمّ اغتيال العالم درويش رزاي نجاد في العاصمة طهران. وبعد العملية بأسابيع، نقلت مجلة «دير شبيغل» الألمانية عن مصدر استخباراتي إسرائيلي، قوله إنّ هذه العملية كانت الأولى التي يقرها رئيس الموساد الجديد (آنذاك) تمير باردو.

وطاولت العمليات اللاحقة كلا من الجنرال حسن طهراني مقدم، رئيس قسم تطوير الصواريخ في الحرس الثوري، والذي قتل معه في التفجير الذي استهدفه في نوفمبر 2011، 16 من رجاله. وبعد ذلك تمّ اغتيال المهندس الكيماوي مصطفى أحمد روشان في يناير 2012، والذي عمل في مفاعل نطنز. وبحسب التقرير، فإنّ سلسلة العمليات المذكورة أخافت العلماء في إيران، وقسم كبير منهم طلب الانتقال للعمل في المشاريع المدنية. وانتقل الموساد في هذه المرحلة، بحسب التقرير، لتجنيد عملائه من صفوف المعارضة الإيرانية بالذات، لإبعاد الشبهات عن إسرائيل حتى لو وقع العملاء بقبضة إيران.

لكن غيّر الاتفاق النووي مع إيران الذي تبلور في العام 2015 من الصورة الكلية لمشروع الذرة الإيراني وموقف المجتمع الدولي منه، وجعل من ادعاءات واتهامات رئيس الحكومة الإسرائيلية ضدّ الاتفاق، هامشية وغير ذات صلة، إلى أنّ قام الموساد بعملية سرقة أرشيف الذرة الإيراني في يناير من عام 2018، والذي عرضه نتنياهو على وسائل الإعلام العالمية وأمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وشكّل مبرراً وذريعة للرئيس الأميركي دونالد ترامب للانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران. وقد ردت الأخيرة على الخطوة الأميركية بالعودة تدريجياً لمشروعها النووي، فيما عاد الموساد لعملياته ضدّ هذا المشروع، وآخرها بحسب التقرير، التفجيرات في مفاعل نطنز التي وصفها رونين بيرغمان بأنها «لكمة تركت الإيرانيين مصدومين».

تظاهرات ليلية في بهبهان

انطلقت أول من أمس، الخميس، تظاهرات في مدينة بهبهان، جنوب غربي إيران، احتجاجاً على تفاقم الوضع الاقتصادي، في الوقت الذي اتهمت فيه الشرطة «الأعداء» بإثارة حالة من الاستياء

طهران ـ **العربي الجديد**

أظهرت صور ومقاطع فيديو انتشرت على شبكات التواصل الاجتماعي في إيران اندلاع احتجاجات في مدينة بهبهان في محافظة خوزستان، جنوب غربي البلاد، ليل الخميس، فيما تأهبت السلطات لمواجهة الاحتجاجات ووأدها.

ووفق حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي، تجمع المحتجون في الساحة الرئيسية بالمدينة، مرددين هتافات ضد الوضع الاقتصادي المتردي، موضحةً أنّ الاحتجاجات رافقتها أجواء أمنية، إذ انتشرت قوات الأمن في المدينة، وأطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع لتفريق المحتجين.

وغطت القنوات الإيرانية المعارضة في الخارج على نحو واسع الاحتجاجات، مشيرةً إلى اعتقال مواطنين. كما أفادت شبكة «نت بلوكس» المعنية بمراقبة أنشطة الإنترنت بتراجع كبير لخدمة الإنترنت في محافظة خوزستان منذ الساعة العاشرة من مساء الخميس، في إشارة إلى فرض السلطات قيوداً على الخدمة.

من جهتها، نقلت وكالة الأنباء الرسمية (إرنا)، عن قائد شرطة المدينة الكولونيل محمد عزيزي قوله إنه «استجابة لإحدى الدعوات، تجمّع عدد صغير من أهالي مدينة بهبهان الساعة 21,00، الخميس، للاحتجاج على الوضع الاقتصادي». وحاولت الشرطة في البداية التحدّث إلى المحتجين، إلا أن المجموعة «لم تكتف بالامتناع عن التفرق بل بدأت تردد شعارات مخالفة للأعراف»، في إشارة إلى الشعارات المناهضة للنظام.

خلال احتجاجات طهران في نوفمبر الماضي رفضاً لارتفاع سعر البنزين (فرانس برس)

وبحسب «فرانس برس»، أكد قائد شرطة المدينة أن قوات الأمن فرّقت التظاهرة «بحزم»، موضحا أنه تمت إعادة «تهدئة» الوضع دون تسجيل سقوط أي ضحايا أو أضرار في الممتلكات. ولم يحدد عزيزي ما إذا كانت قد جرت أي عمليات توقيف.

وحثت الشرطة في بيان، أمس الجمعة، الناس على «الامتناع بشدة عن أي تجمع قد يقدم ذريعة للحركة المضادة للثورة»، واتهمت «الأعداء» بإثارة حالة من الاستياء.

إلى ذلك، بدا أن مناطق إيرانية أخرى تعيش أيضاً أجواء أمنية، إذ أشارت وسائل الإعلام الإيرانية إلى اعتقال من وصفتهم بـ«العناصر الرئيسية الداعية إلى الفوضى» في محافظة خراسان الرضوية، شرقي البلاد. وأفادت وكالة «مهر»، نقلاً عن الحرس الثوري في المحافظة، بأنه «بعد جهود استخباراتية لجهاز أمن قوات حرس الإمام الرضا في محافظة خراسان الرضوية، تم اعتقال عدد من العناصر الرئيسية لمجموعات معادية ارتبطت بقوات مناهضة للثورة، وقامت بتشجيع المواطنين على التجمع والاحتجاج في الشارع من خلال نشر دعايات». وتثير احتجاجات بهبهان تساؤلات عما إذا كان ذلك بداية لموجة أخرى من الاحتجاجات الاقتصادية في إيران، وسط تحذيرات وتوقعات من أوساط إيرانية رسمية وغير رسمية خلال الفترة الأخيرة من احتمال اندلاعها مجدداً.